المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثامن والخمسين - تموز ٢٠١٧

No. 58 - July - 2017

واخيراً تحررت ام الربعيين من الدواعش الارهابيين
وكان اروع استقبال لقواتنا المسلحة في معركة التحرير

استثمار نصر الموصل

د. سعد العبيدي

يسهل القول من الناحية العسكرية أن معركة الموصل انتهت فعلياً، فالقوات المسلحة قد حررت جل المناطق في الموصل وما تبقى من بعضها - القديمة على وجه التحديد - محاصر من جميع الجهات، تجري فيه عمليات تمشيط اعتيادية ، لكن المعركة مع داعش وآثارها من الناحية العملية لم تنته بعد، فبعض مناطق نينوى باقية محتلة حتى الآن مثل تلعفر، والحويجة في كركوك أيضاً وجيوب هنا وأخرى هناك تجعل منها أهدافاً مهمة لا بد من وضعها في الاعتبار حال انتهاء العمليات في ساحة الموصل ودونما تأخير، لأن الشحنات الانفعالية الايجابية عند المنتسبين الى القوات المسلحة وعند أبناء العراق ستكون عالية جداً، وعلوها ينعكس ايجاباً على حسن الأداء وزيادة مقادير الدافعية، وفي المقابل ستكون شحنات الانفعال عند الدواعش وانصارهم ضعيفة جداً وبما ينعكس سلباً على قدراتهم في الدفاع والصمود ، ويسهل ترديد القول أيضا أن للنصر ألف أب .

ان أبوة هذا النصر الذي تحقق بعرق المنتسبين الأبطال للجيش العراقي الباسل ولجهاز مكافحة الارهاب الشجعان والشرطة الاتحادية الميامين وبجهد القادة الميدانيين الذي قدموا عصارة خبرتهم الطويلة في ادارة الحرب وأعمال القتال، قد بدأ الادعاء بعائديته قبل الاعلان عنه رسمياً، إذ شمر بعض السياسيين عن سواعدهم وخرجوا من مخابئهم ليدعوا مساهماتهم في تحقيق النصر ومشاركاتهم في صنعه، دون وجه حق.

ويسهل القول كذلك ان السياسة - واذا ما استثنينا السنين الأخيرة التي شرعت فيها الحكومة بالهجوم على الدواعش ونجحت - تعد السبب الرئيسي لحصول الانتكاسات في القتال وقدرات الدفاع التي انهارت عام ٢٠١٤ وتسببت في دخول الدواعش واحتلالهم ثلث العراق وتهديدهم الثلثين الآخرين ، لكن غالبية الساسة في العراق لا يعترفون بالخطأ ولا يكفيهم عدم الاعتراف ، بل انهم يهرولون الى الامام ويحاولون استغلال كل شيء من أجلهم هم ومستقبلهم في الانتخابات فجعلوا بمساعيهم هذه الانتخابات أهم من الوطن الذي تحتاج ادارته الى الاعتراف والتنازل والتفاني والتضحية وهي مفردات يبدو أنها غير موجودة في قواميس مثل هؤلاء الساسة .

ان الموقف ما بعد الانتصار العسكري سيكون صعباً، تقل وتزداد نسب الصعوبة في مجاله وتزيد مستويات الخطر، اعتمادا على مواقف السياسة والسياسيين، الأمر الذي يلقي على عاتقهم أعباء مرحلة قادمة يفترض أن يتنحى خلالها من أخطأ وقصر ومن لم يسهم في البناء بالشكل الصحيح، ويفترض أن ينفتح المجال الى كفاءات جديدة من الشباب لم يدنسوا أنفسهم بأعمال الفساد ، شباب من نوع خاص لا يمتون الى شيوخ السياسة بصلة .

ان الفرصة موجودة حتى ان الادارة الحالية للدولة حسب اعتقادي تسمح بمثل هذا دون أية حساسيات ، وعليه لم يتبقَ غير خطوة الاختيار الصحيح في الانتخابات القادمة لتصحيح مسيرة تكرر الخطأ فيها لأربعة عشر عاماً تعد طويلة في ظل معاناة أهل العراق .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

السلام الديمقراطي والنزاعات المسلحة

عبد العزيز نجاح حسن

تعد ظاهرتا الحرب والسلام من أقدم الظواهر السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية منذ القدم والتي ارتبطت ارتباطا بالقوة وتحقيق أسبابها. ولسعي الجميع -بدافع الخوف بشكل رئيس وبسبب من الطبيعة الفوضوية لغياب سلطة الفعلية في المجتمعات الأولى-لكسب القوة لتعزيز الأمن والرخاء -حدث الصدام ونشب الصراع. لذا عمدت تلك المجتمعات إلى ابتكار آليات سياسية لتوزيع القوة بما يضمن تمتع الجميع بنسب معينة بحسب قوته الذاتية وتأثيره للحفاظ على نوع من السلام.

على المستوى الدولي، وقبل ظهور الدولة القومية عرفت المجتمعات الأوربية محاولات عدة لإحلال السلام من قبيل « السلام الروماني « الذي أرسته السلطات بين شعوب الإمبراطورية المترامية الأطراف كما عرفت «السلام المسيحي « كحل للصراعات بين الشعوب الأوروبية المسيحية والتي نجمت عن التفتت الذي لحق الإمبراطورية الرومانية فيما بعد ونشوب الصراعات بين الأمراء والملوك الأوربيين في ظل سيطرة الكنسية البابوية.

إلا أنه لم يصمد طويلاً فكانت اتفاقيات ويستفاليا ١٦٤٨ التي أرست دعائم توازن القوى كآلية لتنظيم القوة وتوزيعها بين الدول الأوربية المتحاربة وهو وإن نجح جزئياً ومؤقتا في الحفاظ على سلام قلق وهش فيما بينها إلا أن النهاية كانت مأساوية بنشوب الحربين العالميتين .ثم جرى إحلال صيغه أكثر تقدما قائمة على أساس الأمن الجماعي لمنع تركز القوة لدى طرف وإيكال مسؤولية حماية السلام على عاتق الجميع وعلى هذا الأساس قامت الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة لتتكفل بحماية الأمن والسلام في العالم واستطاعت برغم الكثير من الإخفاقات المتمثلة في النزاعات المحدودة بين الدول الصغرى والنزاعات الداخلية إلا أنها نجحت في منع وقوع حرب بين الدول الكبرى والحفاظ على نوع من أنواع السلام أكثر استقرارا. وللوصول إلى أسس تعضد وتقوى السلام وتعمل على صيانته جرى الحديث عن دور الديمقراطية في تعزيز السلام. ويجادل هؤلاء أن نشر الديمقراطية ووجود أنظمة ديمقراطية على رأس السلطة يشكل ضمانة ضد وقوع نزاعات داخلية أو حروب خارجية.

ففي ضوء التبدلات في موازين القوة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة والتي أفضت إلى إقامة نظام سياسي دولي جديد على أساس القيم الغربية ، لاقت نظرية «السلام الديمقراطي « ،إحدى أهم النظريات في السياسة الدولية التي أطلقها فرانسيس فوكوياما ، رواجاً بين الأوساط السياسية والأكاديمية الأميركية بعد انتهاء الحرب الباردة. يجادل فوكوياما أن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى تبني سياسات تعاونية في التعامل مع أنظمة مشابهة لها في حل القضايا الخلافية التي قد تحدث فيما بينها بخلاف الأنظمة الديكتاتورية التي تميل أتباع سياسات صراعية وإلى الحرب في تعاملها مع أقرانه. هذا السلوك يرى أنه يرتبط وإلى حد كبير بالتجانس بين التقاليد السياسية والاقتصادية والتكامل في الاهداف والمصالح النهائية كما يرتبط بصعوبة تمرير قرار بشن الحرب وتعدد حلقات اتخاذه في الأنظمة الديمقراطية بالمقارنة مع الأنظمة الديكتاتورية التي يتمتع فيها الديكتاتور بصلاحيات واسعة في هذا الشأن .

ويعضد أصحاب هذه النظرية آرائهم بالقول أن العالم لم يشهد حرباً بين ديمقراطيتين في حين شهد مئات الحروب التي نشبت بين الأنظمة الديكتاتورية. هذا بالرغم من حدوث عدة حالات شنت فيها دول ديمقراطية حروبا ضد دول ديكتاتورية أخذت طابعا استعماريا بدافع السيطرة والنفوذ إلا أن القاعدة العامة هنا تشير إلى أن الدول التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية هي أقل استعدادا للحرب من الأنظمة الديكتاتورية لوجود قيود أكبر على عملية اتخاذ القرار. لكن ماذا عن النزاعات المسلحة غير الدولية ذات الأبعاد الداخلية هل من الممكن أن تجلب الديمقراطية السلام والاستقرار؟

في الشأن المحلي ،إن الديمقراطية ، باعتبارها شكلا من أشكال إدارة القوة بشكل سلمي داخل المجتمعات وآلية للتداول السلمي وإدارة السلطة - يمكن أن تلعب دوراً مهماً في إقامة السلام ومنع نشوب النزاعات فيما إذا منحت فرصة لقيامها بشكل حقيقي .ان الأنظمة الديكتاتورية أو تلك التي حديثة عهد بديمقراطية تميل عادة الى عدم الاستقرار غالباً بسبب غياب تقاليد سلمية في إدارة الحكم والثروة الأمر الذي يعمل على تحفيز العوامل المؤثرة في نشوب نزاعات جديدة محتملة بشكل أكبر من الأنظمة الديمقراطية .هنالك العديد من المحفزات ومسببات عدم الاستقرار المرتبطة بشكل وثيق بغياب الديمقراطية بسبب غياب الشفافية والمكاشفة وحلقات المراقبة ، لكن قد يكون من أهمها :

* عدم شرعية الحكم أو شكوك حول عدم شرعيته.

*سوء توزيع الثروة والدخل.

* ضعف التنمية الاقتصادية وأثرها في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

* استشراء الفساد وسوء الإدارة.

* القمع وغياب الحريات واعتماد الحلول الأمنية لمعالجة المشكلات الاجتماعية.

هذه العوامل تلعب دوراً سلبيا مباشراً في غياب الأمن وعدم الاستقرار في المجتمعات المحلية وهي ناجمة عم ممارسات ديكتاتورية سلطوية وبالتالي فإن فرص اندلاع نزاعات مسلحة ستكون أكبر بكثير مقارنة مع نظيراتها في ظل حكم ديمقراطي حقيقي .

وبالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه ظاهرة الإرهاب والتدخلات الخارجية في عدم الاستقرار في الأنظمة المحلية ودورهما في نشوب النزاعات المسلحة إلا أنها غالباً ما تكون عاملا مساعدا وليس رئيس أو حاسم كتلك التي تمثلها عوامل عدم الاستقرار المحلية المرتبطة بالحكم الرشيد والاقتصاد. لا خلاف في عد ظاهرة انتشار الإرهاب أكبر تهديد يواجهه النظام الدولي لكن نختلف في تعاطي الحكومات معه وطرق مواجهته وهي بطبيعة الحال لا يجب أن تقتصر على القوة العسكرية والحلول الأمنية بل لا بد من عوامل سياسية واقتصادية ترافقهما إذ بخلاف ذلك فإن الإرهاب سيعاود الظهور مجدداً.

ووفقاً لما تقدم، يمكن القول أن لا صيغة بديلة عن الديمقراطية لإدارة القوة في المجتمعات المحلية وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار ومنع نشوب نزاعات جديدة يبقى ، وإلى حد كبير، رهن بقيام حكومات ديمقراطية حقيقية أكثر تمثيلا لشعوبها و تتمتع باقتصادات قوية قادرة على إيجاد فرص عمل وإعادة الإعمار ، والشروع بسياسات ترسخ التعايش السلمي وتعزز الانسجام الوطني وتعزز المشاركة الشعبية في النظام السياسي من قبيل تحقيق العدالة الناجزة وتطبيق القانون ودعم استقلال القضاء وإبعاده عن المؤثرات السياسية و المساواة والعدالة الاجتماعية ودعم الطبقات الفقيرة والمسحوقة وأتباع برامج تطويرية لرفع مستوى التعليم والقضاء على الجهل لحمايتها من الوقوع ضحية الاستغلال في أي نزاعات مسلحة قادمة . إن القيام بتلك الخطوات وبشكل جدي وحاسم وبالإضافة إلى انتهاج سياسة خارجية تعاونية غير تدخلية على المستوى الدولي، وفيما إذا ما توفرت لدى الأطراف المحلية المختلفة الرغبة في السلام فإنها ستمثل الضمانة الأكيدة للسلم الأهلي وسدا منيعا ضد التدخلات الخارجية وظاهرة الإرهاب وهو ما سيكون له أعظم الأثر في منع نشوب نزاعات مسلحة جديدة أو على أقل تقدير تقليل فرص نشوبها في المستقبل وتعزيز فرص بناء سلام دائم.

* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات

نحو معالجة جادة ومسؤولة لبعض المظاهر السلبية في حركة حقوق الإنسان العراقية !

د. كاظم حبيب

من ينظر قليلاً إلى الوراء ويستعيد مسيرة حركة حقوق الإنسان بالعراق، سيجد دون أدنى ريب، أنها قطعت شوطاً مهماً في التعامل مع وقائع انتهاك حقوق الإنسان والتجاوزات الثقيلة على المبادئ الأساسية التي تبلورت وتراكمت عبر الفترة الواقعة بين صدور اللائحة الدولية لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٨ والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صدرت في النصف الثاني من العقد السابع من القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، والتي شملت الكثير من اللوائح المهمة جداً مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق السجناء السياسيين وحقوق المواطنين والمواطنات من أصل أهل البلاد وحق تقرير المصير للشعوب صغيرها وكبيرها والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة...الخ، وهي بهذا المعنى قدمت بعض المنجزات المهمة لصالح حركة حقوق الإنسان وإنها قد اكتسبت خبرات قيمة يمكن أن تكون زاداً مهماً للوقت الحاضر ولقادم الأيام والأعوام.

إلا إن واقع الحال يقول بأن هذه الحركة الإنسانية النبيلة كان في مقدورها أن تقدم أكثر مما تحقق لها حتى الآن لو لم تكن تعاني من عدد من العلل التي تحولت عملياً إلى مشكلات تواجه العاملين والعاملات فيها، وعرقلت، وهي ما تزال تعرقل، ما كان يمكن أن ينجز لصالح الإنسان العراقي الذي كان وما يزال هدفاً أساسياً من أهداف قوى الاستبداد والقهر والتمييز والعنصرية والطائفية السياسية المقيتة والتمييز الصارخ ضد المرأة ومعاناة الطفولة ، سواء أكانت هذه القوى في الحكم أم خارجه.

لا شك في أن بعض هذه العلل ذات طبيعة موضوعية ناشئة عن طبيعة المجتمع العراقي الذي يعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي ومن قدرة القوى المناهضة لحقوق الإنسان من تزييف وتشويه وعي الإنسان في ظل الأمية والخراب الفكري والردة الاجتماعية التي تعم البلاد منذ ما يزيد عن خمسة عقود، إضافة إلى وجود فئات رثة تحكم البلاد منذ إسقاط الدكتاتورية الغاشمة حتى الآن ، وإذا كان الإرهاب قبل ذاك يمارس من حكومة صدام حسين، فأنه اليوم يمارس من جهات كثيرة بحيث حولت حياة الشعب العراقي إلى جحيم لا يطاق والخسائر البشرية لا تحصى ولا تعد. كما إن الفساد كان سائداً في فترة حكم صدام، واليوم تحول إلى نظام سائد ومعمول به وتمارسه السلطات الثلاث دون حياء. إن الفساد والإرهاب سائدان اليوم بشكل يصعب على الإنسان السوي تصوره لأن ممارسيه يشكلون جزءاً من قوى السلطة ومن خارجها، ولكن من الأحزاب الحاكمة.

وإذا كانت هذه العلل ناتجة عن واقع موضوعي قائم، ولكن هناك أيضاً تلك العلل الذاتية التي ترتبط بطبيعة العاملين والعاملات في هذا المجال، والتي لا تنفصل بطبيعة الحال عن واقع المجتمع ذاته ومستوى تطوره وتقدمه ووعيه.

ومثل هذه العلل القائمة لا تقلل من النجاحات المطلوبة والضرورية لحركة حقوق الإنسان لإنصاف المظلومين والمنتهكة حقوقهم الأساسية فحسب، بل إنها تضعف من التفاف الناس حولها ومن مصداقية العاملين والعاملات فيها أمام المجتمع، والتي تُستثمر بأبشع الصور من جانب المناهضين لحقوق الإنسان والساعين إلى إفشال جهودها ووجودها أصلاً، وهي التي تعتبر شوكة فعلية في عيون مغتصبي ومنتهكي حقوق الإنسان، بمن فيهم الحكومات المتعاقبة والمسؤولين على مستوى العراق كله. فما هي هذه العلل والمشكلات التي تواجه حركة حقوق الإنسان العملية؟

مع الأهمية البالغة لوجود منظمات تدافع عن حقوق الإنسان العراقي في الداخل والخارج، إلا إن المشكلة تبرز في وجود عدد متزايد من هذه المنظمات التي تعود فعلياً لأحزاب سياسية حاكمة أو حتى غير حاكمة لا تلتزم بمعايير حقوق الإنسان. فهي تنتقد انتهاك الحكومة العراقية بحق حين تنتهك حقوق الإنسان بفظاظة، ولكنها تسكت حين تنتهك هذه الحقوق من جانب حكومة الإقليم أو مجالس المحافظات. وهي تنتهك الأحزاب السياسية التي تنتهك حقوق

الإنسان، ولكنها تنسى انتهاك أحزابها والعاملين فيها حين تنتهك حقوق الإنسان. ومثل هذا الواقع يضعف مصداقية عمل منظمات حقوق الإنسان، في حين إن المنتهك لها هي بعض هذه المنظمات غير المستقلة. وهنا لا بد من التمييز السليم بين هذه المنظمات وتلك التي لا تلتزم بالمعايير الحقوقية لحركة حقوق لإنسان، رغم صعوبتها التمييز احياناً.

إن الكثير من العاملات والعاملين في حركة حقوق الإنسان لم يدرسوا بعناية كبيرة مبادئ ومعايير حقوق الإنسان منذ العام ١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر والتي بلغت عشرات الوثائق واللوائح المهمة جداً. وبعضهم لم يقرأ بالتفصيل حتى اللائحة الدولية لحقوق الإنسان. إنها تشير غياب الرغبة في القراءة والتعلم والتفاعل مع هذه الوثائق وسبل متابعة انتهاك حقوق الإنسان. ومنظمات حقوق الإنسان الجادة يفترض فيها أن تساعد، لا في نشر وترويج هذه الوثائق واللوائح فحسب، بل وأن تُدّرسها للعاملين والعاملات فيها، لكي تحصنهم من وقوعهم بالذات بانتهاك حقوق الإنسان ضمن عائلاتهم أو في المحيط الذي يعملون فيه. وأرى بأن هذه المشكلة كبيرة حقاً، سواء بالنسبة لمن يعملون بداخل العراق أو خارجه، والتي تتجلى في ضعف الاهتمام بالاجتماعات والندوات التي تمس حقوق الإنسان.

تجد هذه الوقائع انعكاساتها في العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين العاملين والعاملات في هذا المجال الحيوي الذي يستوجب التناغم والانسجام والتفاعل الودي بينهم وتبادل الخبرة والمعرفة. إذ تبرز المنافسات غير الودية والحساسيات وضعف الاحترام المتبادل والمشاكسات والشللية إلى حد بروز أحقاد وكراهية وعدم قبول الآخر أو العمل معه، وهي تجليات للحساسية المفرطة والمزاجية التي تقود إلى تدهور العمل أو إضعافه أو تى التخلي عن بعض

٤ ←

الكفاءات بسبب كل ذلك أو بعضه. والتجارب التي مرت بنا تؤكد العواقب السلبية لهذه الظاهرة على عمل اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات التي تنظمها منظمات حقوق الإنسان.

الفهم الخاطئ لمبدأ الحيادية في عمل منظمات حقوق الإنسان. فمنظمات حقوق الإنسان ليست حيادية إزاء المبادئ التي تعمل بها وتستند اليها في نشاطها. فليست هناك حيادية بين الضحية والجلاد، سواء أكان هذا الجلاد شخصاً.أم جماعة أم حزباً أم حكومة، وسواء أكان الضحية من هذه القومية أو الدين أو المذهب أو الفلسفة أو الفكر الذي يحمله، فالإنسان هو الإنسان مهما كانت الخلفية القومية والدينية والمذهبية والفكرية التي يحملها، والانتهاك هو انتهاك ولا يمكن تفسيره بغير ذلك. والحيادية لا تعني السكوت بل عدم التمييز بين الضحايا أياً كان، وبين الجلادين أياً كان. فعلى سبيل المثال إن مارسنا النقد وشجب التجاوز على حقوق الإنسان من جانب الحكومة العراقية، لا يجوز بأي حال السكوت عن تجاوزت مماثلة تقوم بها حكومة إقليم كردستان على حقوق الإنسان أو المجالس المحلية في المحافظات مثلاً. هنا تستوجب الحيادية التامة، إذ أن انتهاك كرامة الإنسان بأي شكل كان هو تجاوز فظ على أهم مبادئ حقوق الإنسان ولا يجوز السكوت عن بعض منتهكيها وشجب غيرهم ممن ينتهك حقوق الإنسان. إذ عندها تفقد منظمات حقوق الإنسان في مثل هذه الحالة مصداقيتها وأساس عملها الإنساني النبيل. فلا حياء ولا خشية ولا سكوت على من يرتكب حقوق الإنسان بأي شكل كان، وبالتالي فمن نافل القول أن نؤكد بأن من يخشى النقد أو يهابه لأي سبب كان، عليه الكف عن العمل في هذا المجال إذ إنه أفضل له وللمنظمة التي يعمل فيها. وهي أفضل من ممارسة التمييز وغياب الحيادية الضرورية.

بسبب ضعف اهتمام الكثير من أعضاء منظمات حقوق الإنسان بالداخل والخارج بقضايا حقوق الإنسان ، فأن المسؤولين غالباً ما يتخذون قرارات فردية أو لا يعودون إلى هيئاتهم القيادية للمداولة واتخاذ القرار المناسب بهذه القضية أو تلك. وتبقى المسألة محصورة بالأمين العام أو أي تسمية له تمنحها النظم الداخلية. وعدم أو ضعف الاهتمام يساهم في اعتياد المسؤول في عدم العودة للهيئة القيادية أو للهيئة العامة في أهم الأمور التي تستوجب المداولة والمناقشة واتخاذ القرار الشرعي.

أغلب العاملين في مجال حقوق الإنسان جاءوا من مواقع سياسية ثلاثة، إضافة إلى مجموعة من المستقلين، والمواقع:

** الحركة القومية العربية أو الحركة القومية الكردية؛ ** الحركة اليسارية؛ ** الحركة الإسلامية السياسية. وغالباً ما يكون هؤلاء مشدودين إلى أحزابهم السياسية ويصعب عليهم اتخاذ موقف الحياد إزاء احتمال ممارسة أحزابهم لانتهاكات معينة لحقوق الإنسان. إن المتابعة الفعلية لعمل تنظيمات حقوق الإنسان على مدى الفترة الواقعة بين 1980 حتى الوقت الحاضر، يمكن تأكيد حقيقة إن الكثير من هذه التنظيمات لم تكن حيادية نهائياً أو بالشكل المطلوب الذي تستوجبه لوائح حقوق الإنسان.

وحين تكون هذه القوى خارج السلطة، فأنها تكون مستعدة لشجب ممارسات الحكم، وحين تكون قواها أو أحزابها بالسلطة تنسى حقوق الإنسان. ويمكن أن نؤكد ذلك بالنسبة للجميع خلال العقود الخمسة أو الستة المنصرمة. ولا بد لهذه الحالة من أن تتغير وأن تستقل منظمات حقوق الإنسان عن الارتباط بهذا الحزب أو ذاك، وأن تعزز من استقلاليتها. هذا لا يعني أن أعضاء منظمات حقوق الإنسان، قيادة وقاعدة، لا يجوز لهم أن يعملوا في احزاب سياسية، ولكن عليهم أن يخلعوا رداء حزبيتهم حين يعملون في منظمات حقوق الإنسان. أما المنظمات المرتبطة بقوى الإسلام السياسي فأن مبادئ حقوق الإنسان ترفض تأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني أو مذهبي أو عنصري، وبالتالي فأن وجودها يعتبر مخالفة صريحة لمبادئ حقوق الإنسان .

الظاهرة السلبة الأخرى تبرز في وجود رغبة في الظهور والروح الاستعراضية، ففي المؤتمرات ينشطون ويلتقطون الصور وينشرونها مع تعليقات عن مشاركتهم أو زيارتهم السريعة «ليتفقدوا» النازحين، ولكن في العمل الفعلي على مدار السنة لا تجد لهم حضوراً واعياً وفاعلاً ف ي الدفاع عن حقوق الإنسان. وهي المسألة التي يفترض تشخيصها بأمل أن ينتبه هؤلاء لأهمية مشاركتهم في العمل وليس لاستعراض مشاركتهم الشكلية فقط، وهي ملاحظة لا تهدف للإساءة لأحد .

إن مبدأ التضامن بين منظمات حقوق الإنسان في نضالها ضد انتهاك هذه الحقوق يعتبر واحداً من أهم المبادئ الذي يفترض أن تمارسه هذه المنظمات، فهو أحد الأدوات الأساسية بيد ضحايا النظم الاستبدادية واللاديمقراطية في الدفاع المشترك ضدها وإثارة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ضد الجلادين ومنتهكي حقوق الإنسان. كما إن التضامن يسهم في تعريف منظمات حقوق الإنسان العراقية للمنظمات الأخرى في سائر أرجاء العالم من جهة، ويمنحها فرصة الحصول على التضامن من منظمات مماثلة لها في الدول الأخرى، لاسيما وإن العراق يعيش منذ ما يقرب من ستة عقود تحت سياط الجلادين ومنتهكي حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، حين قررت هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراقمسيحيين الأقباط بمصر بعد الاعتداءات الغاشمة وإشعال الحرائق في الكنائس وقتل الكثير من البشر، وقتل الكثير من البشر، اعترض أحد الأشخاص وطالب بحصر عمل الهيئة في شؤون العراق فقط. وقد رُفض هذا الطلب من الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب وأشارت إلى أهمية هذا النوع من التضامن حتى من جانب التضامن معنا ونحن بأمس الحاجة له بالعراق. التضامن بين منظمات حقوق الإنسان لصالح الإنسان وحقوقه مسألة ضرورية وأساسية ولا يجوز التخلي عنها بأي حال.

أتمنى على منظمات حقوق الإنسان مناقشة هذه الملاحظات وتشخيصها بكل صراحة ووضوح للتخلص منها لصالح العمل وتقدمه ولصالح الإنسان العراقي. ويمكن أن تلعب مواقع حقوق الإنسان والمجلات دورها في هذا المجال. لقد ابتعدت عن تشخيص المنظمات أو الأشخاص، لأنها ظواهر عامة تشملنا جميعاً وتدعونا جميعاً للتعاون من أجل إزالتها وتحسين عملنا، إذ إن ما ينتظرنا أكثر بكثير مما مررنا به حتى الآن في مجال انتهاك حقوق الإنسان وحقوق القوميات وحقوق أتباع الديانات والمذاهب الدينية والفكرية والسياسية.

عن المصالحة الوطنية وإدارة الأزمات

د. عبد الحسين شعبان *

راجت في العقود الأخيرة، خصوصاً بعد تجربة الانتقال السياسي في أوروبا الشرقية وجنوب إفريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، فكرة المصالحة الوطنية، ووَجدت هذه الأخيرة في «العدالة الانتقالية» وسيلة لتحقيقها. وفي المنطقة العربية ارتفع الجدل، واتسع النقاش حولها، بين موالاة ومعارضة، بعد موجة ما أطلق عليه ب«الربيع العربي»، تأييداً، أو تنديداً، فهناك من يرفعها إلى درجة التقديس، في حين أن هناك من ينزلها إلى درجة التدنيس، ولكل تفسيراته، ومبرراته. وبين هذا وذاك، فالمصالحة الوطنية، كما أكدت العديد من التجارب الكونية مسألة ضرورية للانتقال الديمقراطي.

لكن المصالحة الوطنية تحتاج إلى شروط ومستلزمات لإنجاحها، مثلما تستوجب وجود جهة معتمدة لإدارة النزاع، وهذه الجهة يمكن أن تفرزها التطورات ذاتها، لا سيما بتبادل المواقع بين معارضات سابقة، وحكومات معزولة، وما بينهما، حيث تبرز مشكلات عدة، واتهامات وملاحقات، تحتاج إلى الفصل فيها من جانب القضاء، أو عبر عملية سياسية انتقالية جديدة، وهو ما يندرج في إطار العدالة الانتقالية، التي تكون المصالحة الوطنية ختامها. كيف السبيل للوصول إلى المصالحة الوطنية المنشودة، خصوصاً بعد اندلاع العنف، وانفجار الصراع المسلح؟ بالتأكيد سيكون ذلك صعباً، بل عسيراً أحياناً، ولكنه ليس مستحيلاً، فقد توصل الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس، إلى إنهاء النزاع المسلح مع المعارضة، الذي دام 52 عاماً بفعل توفر إرادة سياسية، ووصول الطرفين إلى قناعة أنه لا يمكن لأحدهما القضاء على الآخر، الأمر الذي يحتاج إلى تقديم تنازلات متبادلة وصولاً للمصالحة الوطنية .

ويتطلب ذلك أحياناً جهوداً كبيرة قد تتخطى القدرات الوطنية، لتتشابك مع قدرات إقليمية ودولية، وهي من دون أدنى شك تحتاج إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية، لأن العنف ومحاولات الاستئصال تقود إلى شق المجتمعات بين موالين وأتباعهم، ومعارضين وأنصارهم، وستترك بلا أدنى شك، تداعيات اجتماعية خطرة، لا سيما إذا طال أمدها، لأنها ستؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، والروابط التقليدية. والمسار الذي تتخذه إدارة الأزمات يبدأ بمحاولة الاحتواء containment، ثم يأخذ منحى تحويل الأزمة transformation، وأخيراً البحث عن الحلول الممكنة، أي اتخاذ قرار resolution بعد بحث ونقاش واتفاق، وقد يستغرق ذلك فترات زمنية طويلة وخطوات تدريجية ، وصولاً لإنهاء النزاع ، وتحقيق المصالحة الوطنية ، أي تحويل النزاع العنفي العسكري إلى نزاع مدني إيجابي وبناء، تتم فيه معالجة مسببات النزاع الرئيسية، وصولاً إلى حله. ويحتاج ذلك إلى فتح حوارات واسعة، والبحث عن المشتركات المشروعة للأطراف المتنازعة، والسعي للتغلب على بعض المعضلات، لا سيما التوصل إلى توافق وطني يقدم الأولويات الوطنية على المصالح الخاصة، بأخذ أهداف الفرقاء المتنازعين في الاعتبار .

وتعتمد إدارة الأزمات على مسارات متعددة عبر تفعيل الدبلوماسية الرسمية والشعبية ، والاستعانة بالتعليم والبحث العلمي وقطاعات المال والأعمال والإعلام والاتصالات ، إضافة إلى دور بعض رجال الدين والشخصيات الاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً إيجابياً على هذا الصعيد ، لكن ثمة عقبات تعترض الوصول إلى المصالحة الوطنية المنشودة ، من أهمها تسييسها، أي جعلها وسيلة لإملاء الإرادة بفرض تنازلات من طرف على حساب طرف آخر.

مثلما تتشبث بعض الأطراف المستفيدة من استمرار الصراع بمواقفها وإصرارها على محاكمة عهد كامل، أو اجتثاث جميع من كان بارزاً فيه، الأمر الذي سيكون عقبة أمام التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، وضعف المؤسسات العسكرية، وجهات إنفاذ القانون، تحول دون إنجاح المصالحة الوطنية، لا سيما إذا كان السلاح منتشراً، والثقة بين الفرقاء المتنازعين غائبة.

أما الخطوة الأولى لنجاح عملية المصالحة فإنها تتطلب اعترافاً رسمياً بما حصل من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومساءلة المتهمين بارتكابها، لا سيما إذا كانت انتهاكات جسيمة، وممنهجة، والهدف ليس الانتقام والثأر بقدر ما يُراد التوصل إلى إحقاق الحق وتحقيق العدالة، مع أخذ مبادئ التسامح في الاعتبار.

وحسب تعبير لزعيم عراقي راحل، ينبغي اعتماد مبدأ «الرحمة فوق القانون»، وهو ينطبق أكثر على الظروف الاستثنائية، وهي التي نطلق عليها تعبير «العدالة الانتقالية»، أي أنها عدالة مؤقتة وانتقالية، محكومة بظروف استثنائية، وبانتقال البلاد من طور إلى طور آخر، ومن نظام إلى آخر، باستخدام أدوات قضائية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها، كما ينبغي أن تبقى الذاكرة الوطنية حية، حين يتم جبر الضرر وتعويض الضحايا والمتضررين، مادياً ومعنوياً، وإصلاح النظام القانوني والقضائي والأمني، لكي لا يتكرر ما حصل .

*drhussainshaban21@gmail.com

حقوق الكورد الفيليين

القاضي زهير كاظم عبود

تشكل قضية الحق والحقوق أسس يتم اعتمادها في الإثبات ، ويتم إنشاء القواعد القانونية عليها ، باعتبار أن القوانين مساندة للحق وحامية للحقوق ، واسترجاعا لما لحق مكون عزيز ومشرف من مكونات العراق من مظالم وتعسف وحيف كبير ، من خلال استباحته إنسانيا ووطنيا وشخصيا ، واعني بالذات ابناء الكورد الفيليين ، الذين عوملوا كأبناء قومية كوردية تارة ، وأبناء للمذهب الجعفري مرة أخرى ، غير انهم وفي كل الأحوال لم يتم إنصافهم ، وبقيت أنصاف الحلول تتداخل في قضية حقوقهم .

ومن الجدير بالإشارة أن إخلال الدولة بتعهداتها أمام مواطنيها يستلزم التزامها بالتعويض ، والإخلال من الشخص المعنوي يتحتم إلزامه بالتعويض بالنظر للإخلال الواقع في العقد الاجتماعي بين الدولة والفرد ، أو في الالتزام الذي قطعته الدولة على نفسها تجاه الأفراد ، مهما تبدلت السلطات والحكام ، حيث أن العلاقة تكون بين الدولة كشخص معنوي وبين المواطن المتضرر ، وحيث أن الشخص المعنوي هو شخص افتراضي فمن الطبيعي أن يصار الى إلزامه بالتعويض تبعا لذلك .

ووفقا لهذا فأن الدولة التي ترتكب الأفعال الإجرامية تجاه أبناء شعبها أو تجاه الغير تتحمل المسؤولية القانونية ما يلزمها بالتعويض والإقرار بما يرتبه القانون الدولي والوطني من تبعات تلك الأفعال .

سنوات عديدة عبرت باستحياء عالجت بعض صغير من مظالم الفيليين وتركت الباقي دون حل أو بصيص من أمل ، وبقي الفيليون مستمرين في رحلة التيه التي ما انفكوا يعبرون فيافيها ورمالها بالرغم من تغير الزمان والسلطات والحكام ، فلم تلق أملاكهم التي صودرت قرارا شجاعا يعيدها لهم بنفس القوة التي سلبتها ويسهل لهم امر استعادتها ، اسلموا أمرهم لله وبدأوا برحلة مراجعة الدوائر الرسمية والمنازعات العقارية ومن ثم المحاكم المدنية والمحامين لاستعادة حقوقهم وكأنهم يتنازعون فعلا على حق الملكية فيها مع غيرهم ، ولم يجدوا قرارا يعيد شبابهم وشيوخهم الى أعمالهم في الدوائر الرسمية التي انتزعوهم منها وتم تسفيرهم ورميهم على الحدود بسبب قوميتهم ومذهبهم ، ولا سهلت أمر إحالتهم على التقاعد واعتبرتهم مفصولين سياسيين كغيرهم ، فداروا بين أروقة اللجان حالهم كحال من سافر بإرادته طلبا للعيش بعد ان أضناه الحصار الجائر ، لم تميزهم الدولة التي بنوا أساسها بعرقهم وحملوا أثقالها فوق أكتافهم ، ورصفوا قواعدها بأجسادهم ، ولم تلتفت الحكومة الى الحالة القومية الجديدة لهم في سجلات الأحوال المدنية التي غيرتها السلطة الدكتاتورية فصارت عبئا جديدا يضاف فوق تلك الأعباء التي تراكمت فوق كاهلهم .

الابادة الجماعية التي مورست بحقهم والتي حلت بهم وان تم الاعتراف بها قانونيا ، واثبتتها قرارات المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، إلا انها لم تحرك مجلس النواب ولا السلطات التنفيذية ليعيدوا من يسكن منهم في خيام اللجوء بإيران ، ولا التفتت الى من بقي منهم دون جنسية او مال او مستقبل ، ولامنح من تم تهجيره منهم امتيازا ولو معنويا يستذكر معه تشتت العائلة وضياع المستقبل ، لم يلتفت احد الى تلك الأسماء من الشباب التي اختفت عن الوجود نتيجة تجارب الطاغية الكيمياوية المتعمدة عليهم ، ولا الذين قضوا في الحجز بنقرة السلمان والقاعات المغلقة في السجون الاخرى ، وبقيت عيون امهاتهم شاخصة ودامعة تنتظر خبرا منهم دون جدوى ، تناساهم السياسيون بعد ان جلسوا فوق كراسيهم وتسلموا مناصبهم ، بعد ان كان الفيليون أعمدة الكراسي ووقود المناصب ، بعثرتهم السياسة فصيرتهم احزاب وقبائل ومذاهب وعشائر ، وصاروا ورقة رابحة تلعب بها الأحزاب والشخصيات التي تسعى لمنفعتها .

حين قامت السلطات الصدامية بتسفيرهم بزعم تبعيتهم الى ايران فانها صادرت ممتلكاتهم الشخصية بالإضافة الى حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة ، فتم إعدامهم معنويا ، وقامت أجهزة الأمن ببيع ممتلكاتهم وأغراضهم البيتية والشخصية وقيدتها ايرادا الى خزينة الدولة العراقية ، قامت ببيع جميع ما ضمته منازلهم من ممتلكات مادية ، وتم تثبيت تلك الوقائع ضمن السجلات

الرسمية ، وتم تقييد الإيرادات في خزائن المحافظات لحساب الخزينة المركزية ، والدولة العراقية كما نعرف شخصية معنوية ، وهذه الشخصية تسري عليها القوانين والتعليمات ، والملكية الخاصة كما يقول الدستور مصانة ، ولا يجوز نزعها عن المالك الا لاغراض المنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفق القانون ، ووفق الاضرار الفادحة المادية والمعنوية التي لحقت بعموم الفيليين ، فأن الدولة العراقية ارتكبت بحقهم عملا غير مشروع ، وتسببت بضررا جسيما يستوجب التعويض المادي والمعنوي ، وهي بحكم الغاصب للمال ، والقانون يستوجب أن يتم تضمين الغاصب أذا تم استهلاك المال المغصوب أو إتلافه أو تعديه ، وهذا التضمين يكون عن طريق التعويض العادل ، وحيث ان جميع القرائن القانونية تؤكد مسؤولية الدولة ، وهذه القرائن التي تغني عن اي دليل أخر اقترنت بأحكام قضائية مفصلة باتة وملزمة ، فتقع على عاتق الحكومة أن تضمن التعويض .

وبالنظر للوضع الاقتصادي الحالي الذي تمر به الحكومة العراقية ، فلا نرى بأسا من الشروع بحسم قضية التعويضات لكل من لحقهم الضرر من أبناء الفيليين وأن يتم التعويض الفعلي حين تنتهي الأزمة الاقتصادية في أقرب وقت ، فقضية الحقوق لايتم غلقها او نسيانها ، كما لا تتقادم مع مرور الزمن .

ان النخب الواعية من أبناء الكورد الفيليين ومعهم كل الأصدقاء والمؤازرين لقضية الفيليين مدعوين اليوم لتفعيل دور ومهمة الفيليين ، والسعي الجاد والمخلص ليأخذوا حقوقهم التي يستحقونها او على الأقل الحد الأدنى مما يتيحه لهم العطاء والنضال والتضحيات التي قدمتها هذه الشريحة لكل العراق ، وكل صاحب وجدان او ضمير حي مدعو أيضا لمساندتهم والتمسك بحقوقهم ، وعدم السكوت على هذا التهميش الذي لم تلقاه شريحة مثلهم ، ولا صبرت على الضيم والصمت الذي واجهتهم به السلطة منذ التغيير حتى اليوم .

تقرير حقوقي بشأن السجون السرية والتعذيب والاعتقالات العشوائية في العراق

د. تيسير عبدالجبار الألوسي*

هذا تقرير أولي يمثل وقفة حقوقية بشأن السجون السرية وما يُرتكب من جرائم التعذيب والاعتقالات العشوائية في العراق ، وأغلب تلك الجرائم تُرتكب في ظروف من التعتيم الإعلامي كما يجري ابتزاز الأهالي والشهود ومنعهم من متابعة الترافع القضائي لاستعادة حقوق المغدورين.. ومن جهة العناصر التي ترتكبها تفلت من العقاب سواء انعقدت لجان تحقيق [شكلية بجوهرها] أم لم تنعقد.

إن هذا التقرير يركز على الأهداف المرجوة أكثر من بحثه في (الرصد) الميداني لحجم الكارثة بأمل التوصل لأفضل السبل وأنجعها في وقف الانفلات الأمني والإفلات من العقاب القانوني وفي بناء جهاز تنفيذي وقضائي عادل يحمي شروط الإجراءات وسلامتها في التقاضي والترافع وفي حماية المواطن إنساناً بكل حقوقه وحرياته...

وتدقق التقارير الواردة بقصد الفرز بين تلك التي تخضع لمعايير الصراعات الحزبية السياسية ومآرب اطرافها وبين تلك التي تتحدث عن الوقائع بقصد الدفاع عن حقوق الإنسان ، ونحن نلاحظ في السياق دفاعاً مستميتاً لعناصر حكومية عن الطابع المؤسسي الحكومي وادعاء التزامه بالقانون واللوائح الحقوقية الأممية، في وقت يغض الطرف عن ظواهر شاذة تُرتكب بعيداً عن أعين السلطة أو بتغطية من بعض عناصرها أو بضغوط على أطراف رسمية وحالات ابتزاز.. ونحن لا نريد التقاطع مع طرف بقدر ما يهمنا أن يجري توكيد ما يعلن عنه وليس مجرد إطلاق التصريحات على عواهنها ، وهنا مع أول قراءة الشواهد الواردة ميدانياً، تنتفي سلامة التصريحات التي تتحدث عن خلو السجون من الثغرات والانتهاكات ، بخاصة تلك التي لا تخضع لوزارة العدل وتلك التي لا تخضع للسلطات الحكومية أصلا .

وتشرف عادة على تلك السجون (السرية) أما عناصر تخدم ميليشيات وتأتمر بأمرها أو ترتبط مباشرة بشبكات جهات خارجية (إقليمية) ، في وقت يجب أن تتبع جميع السجون لوزارة العدل لا الداخلية ولا الدفاع كما يجري بكثير من الحالات اليوم، وبالتأكيد لا يمكن قبول فكرة سجون تتبع أطرافا غير حكومية بالإشارة إلى الميليشيات بجميع اتجاهاتها. إذ تُرتكب الجرائم فيها، بأسس و\أو خلفيات طائفية [بجناحيها] على وفق شواهد وأدلة كثيرة..

وتغص تلك المعتقلات و السجون أيضاً بالنساء والأطفال ويخضعون لشتى أشكال الانتهاك خارج نطاق المساءلة القانونية ، وقد تمّ توثيق ذلك على سبيل المثال في سجن الكاظمية حيث ظواهر مختلفة مثل انتشار أمراض وبائية كالسل والجرب، حتى بات سجن الكاظمية يوصف بأنه الأسوأ بين السجون العراقية، وهو يضارع في سوء السمعة سجن أبو غريب كما يتصف بخطاب الكراهية والعدوانية .

وفي ضوء ذلك، دعت منظماتٌ حقوقية دولية عديدة

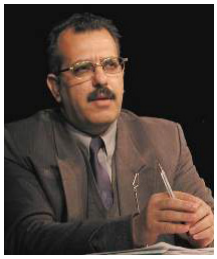

ومن ضمنها العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، الحكومةَ العراقية لوقف الإعدامات التي تقول بشأنها تلك المنظمات بأنها غير قانونية وذات أبعاد سياسية طائفية وتنطلق بين فينة وأخرى بدفعات ووجبات بالتزامن مع معارك تخاض ببعض المحافظات ومع تصاعد وتيرة الصراعات الحزبية بين أجنحة القوى الطائفية ،وبالمحصلة تنعكس النتائج على الوضع الحقوقي والأداء القانوني وما يكتنفه من خروقات.

وإذا كان لابد من ذكر أرقام فإن السجون تحتجز بلا مبرر أكثر من ثلاثين ألف سجين(36ألف على وفق إحصاءات تتحدث عنها أطراف مختلفة) .

وبات مؤكدا على وفق معلومات لجنة مناهضة التعذيب في الأمم المتحدة حالات اعتقال القاصرين وتعذيب وتغييب قسم منهم ، دع عنكم سوء الخدمات في أغلب السجون تحديداً هنا نجدد التوكيد تلك السجون السرية التي تبنى على عجل من كرفانات أو استغلال مبانٍ مهجورة نائية ومعزولة وتركها بعد ارتكاب أعمال خارجة على القانون ربما بعضها تتم فيه تصفية المعتقلين بدليل اختفائهم منذ سنوات بلا أثر... ما تؤكده هنا الإشارة إلى ظواهر الخطاب الانتقامي و وجود مخالفات قانونية فجة خطيرة أو تفاصيل تتعارض مع المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان، حيث السجون بإدارة تامة من عناصر ميليشياوية لا تخضع لسلطة أو قانون.. ولا تستثني المعلومات الواردة هنا في متابعاتنا التقارير المحلية والدولية حتى بعض السجون الرسمية.

ونحن في وقت ندرك أهمية الحلول بالمستوى الوطني الأشمل للقضية العراقية ولقضية بناء الدولة المدنية دولة المؤسسات وسلطة القانون، نطالب بالوقت ذاته بالمعالجات العاجلة اللازمة لوقف أشكال الخروق والانتهاكات وعلى وفق الآتي :

2 -وقف فوري للاعتقالات العشوائية ومنع أي اعتقال بلا إجراءات قانونية قضائية سليمة .

2- الكشف عن كل السجون الموجودة وحظر إقامة سجون بلا شروط تخضع للقانون .

3 - الكشف عن قوائم السجناء كافة بلا استثناء والسماح للأطراف الحقوقية بالوصول إليها.

4 - إلحاق السجون كافة بلا استثناء لوزارة العدل حصراً وفك ارتباطها بأية جهة وزارية أخرى.

5 - منع الميليشيات من ممارسة سلطة الاعتقال والاحتجاز بسجون علنية أو سرية.

6 - وقف شامل لأي شكل من أشكال التعذيب

←

النفسي و\أو البدني.

7 - الالتزام بحظر أشكال التحقير والإهانة تجاه السجناء.

8 - إدانة ما أُرتُكب من جرائم اغتصاب وتهديد به وابتزاز وإيقاع أقسى العقوبات بحق من ارتكبه...

9 - التعامل على وفق ما يفرضه القانون ولوائح حقوق الإنسان مع حالات القصّر من التزامات وضوابط.

١٠- الالتزام بالإجراءات القضائية الأصولية بكل مسارات التعامل مع المعتقل.

١١- توفير أركان التحقيق السليمة مع كفالة وجود الادعاء العام والمحامين وتفعيل أدوارهما.

١٢- استقلالية القضاء ومنع حالات ابتزاز القضاة بأي شكل وتوفير فرص عملهم الأنجع والأكثر سلامة وعدلا.

١٣- العمل بلوائح الاتهام القضائية والأذونات بشأن مباشرة الاعتقال والالتزام بالأسقف الزمنية لمديات التحقيق.

١٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين بأسس تقارير المخبر السري أو بلا لائحة اتهام أو ما تمّ على خلفية الأسس الظنية غير المبررة .

١٥- الشروع بتطهير السجون من العناصر المرضية التي عملت بخطاب إجرامي ثأري أو ابتزازي للسجناء أو عوائلهم، وتدريب وتأهيل العناصر العاملة بخاصة بثقافة حقوق الإنسان ولوائح القوانين وما تفرضه من أسلوب ومنهج في العمل .

١٦- وقف عقوبة الاعدام أو تجميد العمل بها وبحال ممارستها، حصرها بحالات استثنائية، بما لا يبيح ما يجري من اتساع في إباحتها والعمل بها.

١٧- فتح السجون للمنظمات الحقوقية الأممية والوطنية، والسماح للعوائل بالوصول إلى المحتجزين والمعتقلين .

١٨- تلبية المعايير الدولية في وجود أي سجن وتوفير الخدمات الوافية بمختلف المجالات وكذلك المعايير الدولية (القانونية الإجرائية) في أية عملية اعتقال.

١٩- فتح مشروعات إعادة التأهيل كون السجون للإصلاح لا الانتقام والثأر.

٢٠- إعادة دراسة موضوع العفو العام والخاص في ضوء عملية مصالحة شاملة وفي ضوء ما تقتضيه القوانين وسلامة المجتمع.

٢١- تأهيل إدارات السجون وتعريفها بالضوابط والمعايير المعمول بها أمميا.

إننا نجدد توكيدنا على ضرورة متابعة المنظمات الأممية لهذه القضية الإنسانية الإشكالية الخطيرة بشكل مباشر بخاصة مع تزايد اضمحلال دور الدولة وبناها المؤسسية وتراجعها أمام تغوّل العناصر والقوى الميليشياوية..

وناشد الحركة الحقوقية العراقية لمزيد من المتابعة لهذه القضية وتوحيد جهدها وبرامجها وتنضيج أنشطتها بالخصوص. حتى لا تتحول القضية المأساوية تلك إلى بعبع لمزيد تفجرات وانقسامات مجتمعية ..

*Tayseer54@hotmail.com

تقرير منظمة اليونيسيف (بلا مفر)
انقذو اطفال العراق لتضمنوا مستقبله

أعلنت الأمم المتحدة، يوم الخميس ٢٢ حزيران، ٢٠١٧، أن أكثر من ٥ ملايين طفل في العراق بحاجة لمساعدات إنسانية عاجلة، مشيرة إلى وصول الصراع في البلاد إلى مستويات لم يسبق لها مثيل .

وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف»، في تقرير بعنوان: «بلا مفر: أطفال العراق محاصرون في دوامة العنف والفقر»، وتلقت شبكة رووداو الإعلامية نسخة منه، إنه «بعد مضي ثلاث سنوات من تصاعد العنف في العراق، الأطفال محاصرون بدوامة لا تنتهي من العنف والفقر المتزايد، وفقاً لتقييم أجرته منظمة اليونيسف».

وتابع التقرير أنه «في غرب الموصل، يُستهدفُ الأطفال ويُقتلون عمداً لمعاقبة الأسر ومنعهم من الفرار من العنف، ففي أقل من شهرين، قُتِل ما لا يقل عن ٢٣ طفل وأصيب ١٢٣ آخرون في ذلك الجزء من المدينة وحده».

وأشار التقرير إلى أنه «منذ عام ٢٠١٤، في العراق: قُتل ١,٠٧٥ طفلا، ١٥٢ منهم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ ، فضلاً عن إصابة وتشويه ١,١٣٠ طفلا، ٢٥٥ منهم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، وانفصال أكثر من ٤,٦٥٠ طفل عن ذويهم، ووقوع ١٣٨ هجوماً على المدارس و ٥٨ هجوماً على المستشفيات»، لافتاً إلى أن «أكثر من ٣ ملايين طفل لا يرتادون المدارس بانتظام، بينما ١,٢ مليون طفل هم خارج المدرسة، وأكثر من ٥ ملايين طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة».

ودعت اليونسيف إلى «الإنهاء الفوري للصراع، واتاحة إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية المستمرة والخدمات الأساسية المستدامة دون أي عوائق لجميع الأطفال المتضررين من الأزمة، وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد، وإيقاف الهجمات على البنى التحتية المدنية».

وطالبت المنظمة «باستدامة واستمرار التبرعات لتمويل الاستجابة الإنسانية حيث لا تزال اليونيسف بحاجة لسد الفجوة التمويلية البالغة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لعمليات الطوارئ المنقذة للحياة في العراق، وتوفير الدعم اللازم لعودة الأطفال الى ديارهم واستئناف حياتهم».

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا
تدين الاعتداء الغادرعلى منارة الحدباء الاثرية

صرح نائب رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية محمود الطائي بما يلي :

تدين الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية الجريمة النّكراء التي ارتكبها تنظيم داعش التكفيري الارهابي بتفجير مسجد النوري الكبير ومنارة الحدباء الاثرية في الجانب الايمن من الموصل بعد اندحاره يوم الاربعاء الماضي من قبل ابطال الجيش العراقي بكافة صنوفه وقطعاته الباسلة.

ان ما قام به الارهابيون الاوباش من اعتداء اثم على موقع من مواقع التاريخ والحضارة والشموخ في مدينة الموصل المدمرة تضاف الى الجرائم الاخرى التي ارتكبها هذا التنظيم المعادي للإنسانية والحرية بحق المساجد والكنائس والاديرة والمزارات والحسينيات والمراقد العائدة لأطياف الشعب العراقي والتي بلغت (١١٧) اعتداء وتجاوز منذ دخولهم الاراضي العراقية في حزيران من عام ٢٠١٤.

وفي الوقت الذي تعرب فيه الجمعية العراقية لحقوق الانسان عن ادانتها واستنكارها لهذه الجرائم المتكررة بحق المقدسات والاثار والصروح الثقافية والتاريخية في العراق ندعو المجتمع الدولي للوقوف ومساعدة العراق في انهاء الارهاب من أراضيه واعادة النازحين وبناء ما دمره المعتدين.

فريق اغاثي مشترك من منظمة حمورابي
ومنظمة التضامن المسيحي الدولية
يوزعان (٣٠٠) حصة غذائية في مدينة الموصل

توجه فريق اغاثي مشترك من منظمة حمورابي لحقوق الانسان ومنظمة التضامن المسيحي الدولية الى قريتي المجيدية وكزكان الكاكائيتين ضمن قضاء الحمدانية نهار يوم ٢٢/ ٦/ ٢٠١٧ حاملا معه (٤٢٠) سلة صحية مختلفة الأنواع، وضم الفريق السيدة باسكال وردا رئيسة منظمة حمورابي لحقوق الانسان والدكتور جون ابنر المدير التنفيذي لمنظمة التضامن المسيحي الدولية والسادة لويس مرقوس أيوب نائب رئيس منظمة حمورابي ووليم وردا مسؤول العلاقات العامة فيها ونادية يونس بطي عضو مجلس إدارة المنظمة ويوحنا يوسف توايا رئيس فرع المنظمة في أربيل وعادل سعد المستشار الإعلامي و يوسف اسحق وفرحان يوسف سمعان ووليد يلدا أعضاء الهيئة العامة فيها والسيد ادريان هارتمان وهلين راي من منظمة التضامن المسيحي الدولية، وشملت مواد الإغاثة جميع سكان القريتين الكاكائيتين وقد ساهم في تنظيم قوائم أسماء العوائل والتوزيع الاغاثي السيدان مختاري قريتي المجيدية وكزكان.

وعلى هامش هذا النشاط الاغاثي تجول الفريق المشترك بين احياء القريتين والتقى هناك بالعديد من المواطنين الكاكائيين الذين عبروا عن امتناهم الكبير لمبادرة منظمة حمورابي لحقوق الانسان لهذه الجولة الاغاثية، كما عرض مواطنون حالات مرضية مستعصية على السيدة باسكال وردا والدكتور جون ابنر اللذين وعدا بالسعي الى المساعدة وفق الإمكانيات المتوفرة.

يشار الى ان البرنامج الاغاثي الجديد الذي تتولى منظمة حمورابي لحقوق الانسان إنجازه بالتعاون والدعم من منظمة التضامن المسيحي الدولية يشمل مناطق واسعة من محافظة نينوى ومكرس لإغاثة المدن والبلدات والقرى المحررة لجعل اولوية الدعم المادي والمعنوي للعائدين الى قراهم. .

المرصد السومري لحقوق الانسان

يدين جريمة قتل مواطن بريء على خلفية مشاركته باحتجاج سلمي مطلبي

أوردت الأنباء فجر اليوم خبرا مأساويا بمقتل الشاب النجفي على خلفية مشاركته في الاحتجاجات السلمية التي جرت ضد انهيار الخدمات العام وعدم توافر الكهرباء بعدالة واستحقاق وبما يلبي الحاجات الإنسانية ما أوقع مزيداً من المعاناة والآلام بحيوات المواطنات والمواطنين وأدى لنكبات كارثية فضلا عن ظروف تفاصيل اليوم العادي بسبب تدني مستويات ورود الكهرباء إليهم.. هنا بيان المرصد السومري تجاه وقوع الضحايا مرارا وتكرارا على خلفية الاحتجاجات السلمية واستخدام أطراف بعينها العنف المفرط والرصاص الحي

مجدداً تندلع احتجاجات سلمية تطالب بحل معضلة (الكهرباء) التي باتت مشكلة مستعصية بعد أن أهدرت حكومتا السيد المالكي عشرات مليارات الدولارات وموادا مستوردة تركتها في العراء من دون توظيف واستثمار أو استكمال المشروعات لتليها مشروعات وهمية أخرى وتصريحات ذهبت مع الريح...

ومع الغضب الشعبي العارم في تلك الاحتجاجات التي التزمت دائما بالسلمية وبالاحتجاج على جرائم الهدر والسرقة والمطالبة بإعلان نتائج التحقيقات وتبني حل موضوعي يلبي المطالب، كانت تفاعلات السلطات الرسمية سلبية، وتكتفي بتصريحات للاستهلاك المحلي، ولم تقدم معالجة جدية ترتقي لمستوى المشكلة الكارثية...

وإذا كانت أزمة الطاقة بعامة والكهرباء بالخصوص قد أضرّت بالاقتصاد الوطني برمته فإنّ إضرارها بحيوات الناس ومصالحهم وظروف عيشهم باتت معضلة استشرت بسرطانها بمستويات قياسية غير مسبوقة...

والكارثة، أنَّ التعامل يجري بين الفينة والأخرى بعنف مفرط مع الاحتجاجات.. وصل في وقت مبكر من هذا اليوم إلى حد تكرار استخدام الرصاص الحي ما أوقع جريمة نكراء أخرى بقتل الشاب علي مسافر من أبناء مدينة النجف! والأمر هنا يتطلب الكشف عمن وقف وراء هذه الجريمة واين كانت الشرطة من ظاهرة الانفلات وإطلاق الرصاص من بعض الأسطح التي تشير إليها...!؟

إن فتح لجان التحقيق الشكلية وعدم إعلان النتائج وإيقاع العقوبات القانونية الأشد بحق مرتكبي تلك الجرائم، سيكون آلية تستكمل الجريمة وتطمطم عليها مثلما حصل مع عديد الجرائم المرتكبة بحق النشطاء وأعضاء الحركة الاحتجاجية السلمية..

إننا إذ ندين تلك الجرائم الشنيعة مطالبين بتطبيق كل الإجراءات القضائية وبتدخل الادعاء العام في القضية نطالب جميع الجهات المعنية بإعلان الحقائق كاملة:

تجاه المعضلة الأساس التي تمس وضعا كارثيا بشأن توفير الكهرباء للمواطنين ولمجمل الاحتياجات العامة والخاصة للطاقة.

واتخاذ موقف حازم وحاسم تجاه المواقف السلبية التي تصل حد القمع بالعنف المفرط تحديداً لإنهاء استخدام:

الرصاص الحي ضد المحتجين السلميين..

الاختطاف للنشطاء والتغييب والإخفاء القسري والاعتقال..

ممارسة أشكال التشويه والتسقيط الاجتماعي والاستعداء السياسي والتكفير الديني بكل ما ينجم عن ذلك من حض مباشر وغير مباشر على جرائم تصفوية تمّ ارتكابها بالفعل..

ممارسة التعذيب والتنكيل والتحقير وأشكال الابتزاز، من جهات مختلفة.

عدم تشكيل لجان تحقيق أو تأليفها شكليا وتمييع القضايا من دون محاسبة فعلية أو الانتهاء من دون وقفة حازمة وحاسمة.

عرقلة مشاركة منظمات حقوق الإنسان في المشاركة بالإشراف على سير الإجراءات بالذات الرسمية التابعة للمؤسسات الحكومية..

عدم النهوض بمهمة وقف الخروقات من الميليشيات والتشكيلات المسلحة الخارجة على القانون، وكذلك الخروقات للأجهزة الحكومية من عناصر مرضية غير ملتزمة بالقانون.

التعتيم الإعلامي ومطاردة الصحفيين والإعلاميين واعتقالهم على خلفية النشر والبث المباشر ومحاولة حصر بخطاب رسمي لا يجسد الحقائق كما وقعت وعلى وفق ما وقع بحق الحراك الشعبي.

إصدار تصريحات للتغطية على المجريات وتوزيع الاتهامات بعيدا عن القضية الجوهرية ومطالب الاحتجاجاتإننا في الحركة الحقوقية العراقية نجدد الاستنكار بأشد العبارات والقرارات المتمسكة بروح القوانين الدستورية ولوائح حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.. ونطالب بإعلان عاجل عن نتائج التحقيق بوجود مراقبين حقوقيين وبحضور الأطراف المعنية من القضاء العراقي وتعويض المتضررين وأولهم ضحايا الاحتجاجات السلمية...

إن ظواهر تكرر استخدام العنف المفرط والرصاص الحي فضلا عن الظواهر الأخرى التي أشرنا إليها مع استمرار حماية رؤوس الفساد في المليارات المهدورة وعدم معالجة القضايا المطلبية الجوهرية يحمِّل الجهات المعنية بأعلى مستوياتها كامل المسؤولية في ما يجري برمته...

لقد قلناها مراراً وبشكل نوعي ثابت إن المعارك التي يخوضها العراق: (ضد الإرهاب من جهة وضد الفساد وضد الطائفية) هي محاور متوازية متحدة في مراميها البنيوية لإعادة بناء الدولة العراقية على أسس سليمة صحية صحيحة بما يخدم التحول نحو مسيرة بناء وتقدم وتلبية للعدالة الاجتماعية بدلا من عبثية التخندقات وأشكال الاحتراب المفتعلة التي يجري في ظلالها نهب البلاد واستغلال العباد.

إن حقوق الإنسان لن تكون بحال التلبية والتحقق ما لم يجر مكافحة ثالوث الجريمة الذي أوغل في البلاد وفي جرائمه التصفوية وفرض قيوده ومنطق عنفه وهمجيته..

الذكر الطيب لضحايا الحركة الاحتجاجية السلمية والنصر للمطالب الحقوقية الشعبية العادلة..

المرصد السومري لحقوق لإنسان / لاهاي هولندا

٣٠ حزيران يونيو ٢٠١٧

حملة من أجل إدانة خطاب الفتنة الموجه ضد الكورد الفيلية والمطالبة بالتصدي للجريمة ونشر ثقافة الإخاء والمواطنة وحمايتهما

تفاقمت مؤخرا ظاهرة الاعتداءات على الكورد الفيلية وابتزازهم بالتهديد بطردهم من وظائفهم ومصادرة أكلاطهم ووسائل عيشهم ووصلت بعض التهديدات حدّ سحب الجنسية العراقية وربطت تلك التصريحات والبيانات الموقف بقضية الاستفتاء الكوردستاني على تقرير المصير.. إنّ استهداف أبناء الشعب ومكوناته من الأبرياء في صراعات على خلفية سياسية هي جريمة مركبة يجب التصدي لها بحزم..

وما يجري في العراق اليوم من جرائم منظمة، إنّما ترتكبها قوى ذات تشكيلات عنفية مسلحة، تأتمر بخطاب طائفي وأجندته بفحواها العنصري ومضامين التمييز المتعارضة مع قيم الوطنية التي تهدم التعايش بين أطياف المجتمع العراقي ومكوناته.

وهذه المرة نُلفتُ الانتباه مجدداً، وبوضوح إلى تفاقم الهجمات التي طاولت الكورد الفيلية، من سكنة العاصمة بغداد وعدد من المحافظات وأقضيتها ونواحيها مثل واسط وديالى، حيث كثافة واضحة لوجودهم عبر تاريخ عريق تعايشوا فيه بأسس الإخاء المجتمعي وببنى وطنية سامية..

ولقد رافق تلك الاعتداءات المنظمة الممنهجة، تعتيم متقصد إعلاميا وسياسياً من بعض الأطراف المساهمة بالجريمة أو التغطية عليها، فضلا عن خطاب سياسي قادته (بعض) زعامات حكومية رسمية وأخرى حزبية وميليشياوية، إذ أطلقت التصريحات والبيانات المنفعلة الحادة تلك التي تمتلئ بالمزايدات وبالعزف على وتر خطاب عنصري يجتر التمييز والشوفينية القومية، وهو خطاب ركّز رأس حربته ليطعن النسيج المجتمعي وتعايش ألوان الطيف عبر تاريخ الدولة العراقية، بتوجيه سهام جريمته نحو الكورد الفيلية...

ونحن نُجملُ تلك المجريات العنفية ومنطق التمييز العنصري وفلسفة الاستعلائ الشوفينية بالآتي:

الاعتداءات في محال السكن والعمل التي طاولت الكورد الفيلية، على الهوية.

التهديد بارتكاب فظاعات أخرى بحق الأرواح والممتلكات، من سلب ونهب وترويع واختطاف واغتصاب وقتل، بقصد توفير أسباب الضغط لمآرب مبيتة.

التهديد بالتهجير القسري، بجريمة مخطط لها بشكل بات اليوم مفضوحا بإجراءات طفت بوضوح.

التهديد بنزع هوية الأحوال المدنية، الجنسية العراقية عن عراقيين أصلاء على خلفية الانتماء القومي في ظاهرة التمييز السافرة!

إطلاق تصريحات تهدئة مجانية، تنفي وجود الجرائم والاعتداءات أو التقليل من شأنها ما يمثل تفويتاً وتمريراً لها وتغطية على مرتكبيها.

التباس خطاب المسؤولين الحكوميين وقصور الردود الرسمية بمستوياتها العليا عن الظاهرة وما تخفيه من تهديد شامل للأوضاع وبقاء حراك السلطات (التنفيذية، القضائية والتشريعية) بمناطق منزوية هزيلة ضعيفة لا ترقى لمهمة التصدي المؤمل بمستوى التهديد والمخاطر.

تلكؤ في خطاب بعض الأحزاب الوطنية والحركة الحقوقية عن وقفة شاملة ونوعية يمكنها توحيد الصوت الشعبي وتنويره فيما يتهدده من وراء مثل تلك الجرائم والتهديد بها.

إنّ هذا الخطاب العنصري يجتر خطابات عفّى عليها الزمنُ بعد أن طوتها نضالات الشعب بفضل الانتصار النسبي لحظر أشكال التمييز عندما تمت صياغة النص الدستوري والقوانين والقرارات التي كسبتها نضالات الشعب وقواه الحية تلك التي عالجت قضايا الكورد الفيلية الذين عانوا الأمَرَّين في سنوات انصرمت وولّت.

إننا نحن الموقعين في أدناه من منظمات وشخصيات، ومعنا ممثلو الحركة الوطنية الديموقراطية والحركة الحقوقية العراقية، ندين بشدة تلك الانتهاكات والتهديدات العنصرية التي تُرتكَب بحق أهلنا من الكورد الفيليين.. ونستنكر ظاهرة الاكتفاء بتصريحات تطييب الخواطر التي لن تقدم حلا بقدر ما ستساهم في تمرير الجريمة وتمييع أي محاولة للحسم والحزم تجاهها.

هذا من جهة تركز الجريمة على الكورد الفيلية بناحية من غايات من يقف وراءها؛ ولكن في الناحية الأخرى وإفرازاتها، ستقف بوجه أي حوار إيجابي يُعنى بقضايا النسيج المجتمعي والمصالحة الوطنية وتلك الخاصة بالاستفتاء الأمر الذي سيشكل تضاغطاً، مؤداه جد خطير إذا ما ترك على عواهنه.

إننا نرى أنّ الجريمة مركبة وإن انطلقت من التمييز العنصري القومي، كونها من الجرائم التي تمس طيفا مجتمعياً على خلفية هويته القومية، ولكن تعقيدها وتركيبها يتأتى كما أسلفنا، من جهة كونها لا تكتفي بإيذاء طيف عراقي صميم بل تحرث الأرض لتمزيق النسيج المجتمعي ووضعه بتعارضات واصطراعات مفتعلة خطيرة تهدد السلم الأهلي وتدفع لاحترابات منمَّطة بتمترسات طائفية وشوفينية قومية، مفضوحة الغايات.

وبناءً عليه؛ فإننا إذ نشخّص الجريمة وطابعها وما تخضع له من توصيف في الدستور وفي المواثيق الحقوقية والقوانين الدولية، إنما نريد أنْ تنهض المؤسسات الرسمية بالمتابعة الحاسمة وبفرض سلطة القانون وتلبية العدالة والإنصاف ومنع أشكال ارتكاب جرائم التهديد والوعيد التي لا تثير إلا الفوضى والربكة ومزيد من الاصطراعات غير محسوبة العواقب..

وإذا كان بعض العاملين بحقل إدارة الدولة وأحزاب السياسة الطائفية قد برعوا في صياغة خطابهم المرضي بالدجل والتضليل بشأن حرصهم على المصالح الوطنية العليا، فإن الرد يكمن في حملة شعبية واسعة وشاملة تتصدى لثقافة تمزيق النسيج الوطني وتؤكد التمسك بوحدة أبناء الشعب في دولة المواطنة التي تحترم كل الهويات الفرعية وتمنح أبناء المكونات والأطياف العراقية، الثقة والاستقرار والأمن والأمان؛ بما يقطع الطريق على المجرمين من التمادي في خطاب يستهتر بحيوات الناس وبسلامة العيش في إطار وطن الجميع بظلال دولة مدنية تحترم كل الحقوق والحريات...

إن مطلقي تلك التصريحات النارية الجهنمية يتحملون وقادتهم وأحزابهم مسؤولية قانونية تتطلب المقاضاة الفورية.. مطالبين هنا، الادعاء العام مباشرة مهامه في متابعة الإجراءات الرسمية الموكولة إليه بمثل هذه الوقائع الخطيرة، وعدم التراخي عن المهمة القانونية القضائية، تجاه ما تمَّ ارتكابه.. لأن التغاضي والفتور والتراخي لا يعني سوى صب مزيد الزيت في نيران الفتنة وخطابها.

إنّ ربط بعض الساسة (الطائفيين) بين إجراء الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير وبين انتماء الكورد الفيلية وهويتهم الوطنية وعيشهم في المدن التي عاشوا فيها تاريخيا، لا يقف عند خطله السياسي وتعارضه مع قيم الوطنية العراقية والهوية الإنسانية المستنيرة بل يمثل جريمة عنصرية يسائل عليها القانون ويوقع أشد العقوبات بسبب من طعنها في الوحدة الوطنية ومن تعرضها للمجتمع العراقي برمته...

كما أن تلك البيانات والتصريحات، في القيم الفكرية الأخلاقية، تعبر عن حقد دفين تجاه الكورد وكوردستان وتعادي حق تقرير المصير المكفول دستورياً وفي القوانين الدولية الأمر الذي يلزم فضحه على كل مستوى وبكل ميدان ونشر قيم الإخاء والتعاضد والتعاون، مهما كانت الخيارات المستقبلية...

يبقى أهلنا من الكورد الفيلية جزءاً لا يتجزأ من الأمة الكوردية مثلما انتماءً صميماً في بنية الشعب العراقي بمختلف

←

أماكن وجوده في جغرافيا الوطن..

وتبقى سمات التعايش الإنساني بروح وطني وبدولة يجمع مواطنيها مبدأ المساواة والعدل ودستور يجسد قيم الإخاء وتلبية الحقوق، سمات راسخة في الروح الوطني العراقي تاريخاً وحاضراً..

لقد دافع العراقيون جميعاً عن جميع مكونات وجودهم وعدّوا دائما أيّ اعتداء على مكون وطيف هو اعتداء على مجموع المكونات.. ولا تمثل تلك الأصوات النشاز التي تتبدى بين الفينة والأخرى إلا عن مآرب قوى الجريمة والمرض الذي يتفشى أحياناً كما الأوبئة.. وعهد الشعب وقواه الحية سيبقى راسخاً ثابتاً في النضال من أجل العيش الإنساني الوطني المشترك..

لن نسمح بإثارة النعرات وأشكال التمييز ونحن سنمضي في إعلاء ثقافة إنسانية مستنيرة تؤكد قيم الوطنية وسمو العلاقات بين مكونات الشعب وفرض منطق المساواة والعدل والإخاء في مسيرة التقدم والعلاقات، تقويةً للنسيج الوطني ولحمته، ولن نسمح بتغذية الأجواء بما يمرر الجريمة ويهيئ لها فضاء الارتكاب والإفلات من العقاب.

لذا نهيب بندائنا هذا كل القوى الوطنية والحقوقية أن تنهض بواجبها في معالجة القضية والضغط لكي ينهض الادعاء العام بمسؤولياته القانونية القضائية في هذي القضية الخطيرة التي تنال منا جميعاً. مثلما ندعو السلطات المعنية كافة للعب دورها الفاعل وعلى وفق القيم الدستورية العليا في البلاد.

المنظمات الموقعة **٢٠١٧/٦/٢٥**

المرصد السومري لحقوق الإنسان
التجمع العربي لنصرة القضية الكوردية
تنسيقية التيار الديموقراطي في هولندا
هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق
البرلمان الثقافي العراقي في المهجر
جمعية البيت العراقي لاهاي هولندا
المعهد الكوردي للدراساتوالبحوث في هولندا

قائمة الشخصيات
الدكتور كاظم حبيب. أكاديمي وناشط حقوقي
الأستاذ نهاد القاضي. ناشط حقوقي
الأستاذ عبدالخالق زنكنة ناشط حقوقي
الأستاذة راهبة الخميسي تلشطة مدنية السويد
الأستاذ عبدالرزاق الحكيم ناشط حقوقي
الدكتور خالد الحيدر أكاديمي وناشط مدني كندا

الدكتور أحمد الربيعي جراح استشاري \ أكاديمي /استراليا
الأستاذ محمد حسن السلامي رئيس جمعية المواطنة
الأستاذ صادق البلادي ناشط مدني حقوقي
الأستاذ غيث التميمي المركز العراقي لإدارة التنوع ICDM
القاضي الأستاذ زهير كاظم عبود ناشط حقوقي
الأستاذ مازن لطيف كاتب وإعلامي
الأستاذة ماجدة الجبوري إعلامية وناشطة حقوقية
الدكتور تيسير الآلوسي . أكاديمي و ناشط حقوقي هولندا

نداء منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / المانيا (اومرك)

حول اليوم العالمي للاجئين الى الامم المتحدة والراي العام العالمي

في أي عالم هذا نعيش والحيتان السمان ما فتئوا ينهشون اجساد الضحايا الفقراء والضعفاء برا وبحرا ..!

في أي عالم هذا نعيش الذي لا يحق حتى لماطنيه ان يدفنوا به. .!

في أي عالم هذا نعيش ، والاف الاطنان من فضلات الاطعمة المرمية يوميا والتي تكفي لاطعام كل جياع الارض . !

في أي عالم هذا نعيش الذي يجبر به ما يقارب الـ (٦٥) مليون لاحظ للهروب من اوطانهم قسرا . !

نعم ، انه عالم الوحوش الكاسرة ،عالم السيطرة والاستحواذ والاستغلال والجريمة المنظمة والتمييز والاظطهاد القومي والديني والمذهبي والفكري ، عالم اللامساواة والانحلال الاخلاقي والقيمي .

اذ ان موجة النزوح والهجرة تعتبر الأكبر في تاريخ البشرية .

فالأسباب معروفة للجميع ، النزاعات الدموية المسلحة في ارجاء عديدة ، الأنظمة الدكتاتورية،المليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الحاكمة ، استغلال الدين والمذهب والقومية والْعَشِيرة لمآرب شخصية ، اضافة الى البطالة والجوع والفقر والحرمان والجهل وسيئات التجهيل المتعمدة.

وهنا لا نستطيع تبرئة الدول الكبيرة واوروبا وامريكا لدعمها لتلك الأنظمة الشمولية والدينية والرجعية .

اننا ندعوا بهذه المناسبة الامم المتحدة والدول الصناعيةً والراي العام الدولي الى تكثيف الجهود من اجل وقف هذا الزحف الهائل والعمل الجدي لمعالجة ومحاربة اسبابه وحل النزاعات المدمرة وتقديم المساعدات الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة ومحاربة البطالة والفقر والجهل وخلف ظروف إنسانية ملائمة للبقاء وعدم الهجرة أو النزوح ، اذ ما دامت نزاعات دموية وعدم وجود ستراتيجية واضحة لتحقيق السلم المجتمعي والنهضة العامة،فسوف لم تتوقف تلك الموجات من النزوح والهجرة.

د. غالب العاني / عن اومرك

عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

٢١ / ٦ / ٢٠١٧

انظروا ماذا فعلت الوزيرة الفرنسيّة !

عدنان حسين

لم يمض غير شهر واحد على تولّي الفرنسية سيلفي غولار منصب وزيرة الدفاع في الحكومة التي تشكلت عقب انتخاب الرئيس الجديد ايمانويل ماكرون منتصف الشهر الماضي، حتى استقالت من المنصب وذهبت الى بيتها .

السيدة غولار قامت بفعل الاستقالة من تلقاء نفسها من دون أي ضغط أو إكراه، ما خلا ضغط ضميرها. والسبب في استقالة الوزيرة لا يتعلق بخطيئة ارتكبتها في عملها، ولا باكتشاف أنها مثلاً تحمل شهادة مزوّرة أو عقدت صفقة انطوت على فساد إداري ومالي، كما يحصل لدينا كثيراً، إنْ في الحكومة أو مجلس النواب أو سائر مؤسسات الدولة.. بل ليس للاستقالة أي علاقة بأبسط خطأ يمكن أن يقع فيه الانسان ولا بأي تصرف شخصي يمكن اعتباره خارج اللياقات والقواعد والاصول والقانون.

السيدة غولار استقالت من منصبها الرفيع فقط لأن الحزب الذي تترأسه ربما وقع في خطأ، وهي قضية يجري التحقيق فيها الآن ولم تُحسم بعد. وحزب الوزيرة المستقيلة هو حزب الحركة الديمقراطية المنتمي الى تيار الوسط الذي تحالف مع الرئيس ماكرون في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الاخيرة، وهو يواجه الآن تحقيقاً بشأن طريقة تعيينه للمساعدين البرلمانيين في البرلمان الأوروبي، حيث بدأت النيابة العامة في باريس أوائل الشهر الجاري تحقيقاً بشأن توظيف بعض أعضاء حزب الحركة الديمقراطية بشكل وهمي كمساعدين لنواب في البرلمان الأوروبي.

لاحظوا ما قالته غولار في بيان استقالتها: «الدفاع حقيبة حساسة. يجب ألا يختلط شرف جيوشنا وشرف الرجال والنساء الذين يعرّضون حياتهم للخطر بجدال لا علاقة لهم به».

بمقاييسنا يبدو تصرّف الوزيرة الفرنسية صاعقاً، فلو أن وزيراً في حكومتنا، أي من حكوماتنا، فعل الشيء نفسه لبقينا ساعات وربما أياماً نتقصى صحة الخبر، قبل نشره أو التصديق به، فالقاعدة السائدة لدينا أن يرتكب الوزير أو النائب أو سواهما من المسؤولين في الدولة بسلطاتها الثلاث، ما يشاء من الاخطاء والخطايا والموبقات والجرائم والمجازر، ولا يطوله الحساب، بل على الآخرين ألّا يعترضوا أو ينتقدوا أو حتى أن يتحفّظوا، فالوظيفة العامة عندنا تُعامل بوصفها ملكية صرفة للمسؤول، له كامل الحق في التصرف به على هواه واستثماره كيفما شاء وفقاً لمصالحه الشخصية والحزبية والعشائرية.

فرنسا دولة ناجحة ومتقدمة ومتحضرة وذات نفوذ دولي. هي كذلك ،لأن ما قامت به الوزيرة غولار هو ممارسة معتادة للغاية، فثمة حسّ بالمسؤولية الوطنية، وثمة ضمير شخصي يراقب ويحاسب، قبل أن تراقب وتحاسب أجهزة المراقبة والمحاسبة.

ونحن في المقابل، دولة فاشلة ومتخلّفة وتتراجع الى الخلف، في العهد الحالي كما في العهد السابق، لأن الموظفين العموميين في دولتنا ممّن هم على شاكلة الوزيرة الفرنسية نادرون للغاية. سنبقى هكذا حتى يأتي اليوم الذي تتولى فيه حكم البلاد طبقة سياسية لديها حسّ بالمسؤولية الوطنية وضمير.

*adnan.h@almadapaper.net

حملة رفض شرعنة الطائفية في قانون الأحوال الشخصية

فوجئ الرأي العام العراقي في ٢٠١٧/٢٥/٥ وضمن اعمال الجلسة ٣٧ لمجلس النواب بمناقشة مشروع قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل، المقدم من قبل لجنة الأوقاف واللجنة القانونية، استنادا للمادة ٤١ من الدستور المعطلة، كونها ضمن المواد الخلافية المدرجة للتعديل منذ ٢٠٠٦ التي لم يبت فيها لحد الآن، ولا يمكن تشريع أي قانون بناء على نصها.

ان التعديل المقترح يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نصت عليه المادة ١٤ من الدستور، ويشرعن للطائفية الممزقة للنسيج الاجتماعي القائم على علاقات المصاهرة الأسرية المختلطة، ويهدد وحدة واستقلال القضاء الذي نصت عليه المواد ١٩ و٨٧ و٨٨ من الدستور من خلال ربط محكمة الأحوال الشخصية بالمجلسين العلمي الافتائي السني والشيعي. إضافة إلى ذلك فإن مشروع القانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي نصت عليها المادة ٢ البند (ب)، ويتناقض مع التزامات العراق الدولية بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان .

وانسجاماً مع المبادئ الأساسية المثبتة في ديباجة الدستور في مناهضة الطائفية والعنصرية والتمييز والاقصاء، والسعي لتعزيز الوحدة الوطنية واحترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، فإن المجتمع المدني ممثلاً بالمنظمات والشخصيات الموقعة على هذه المذكرة تدعو رئاسة مجلس النواب ولجانه وأعضائه إلى السحب الفوري لمقترح التعديل المذكور، وما أحوجنا في الفترة الانتقالية الراهنة التي يمر بها شعبنا نحو تحقيق الأمن والاستقرار واصلاح العملية السياسية إلى تعديل رصين للقوانين، والاهتمام برأي الشارع من خلال إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني وذوي الاختصاص، لتحقيق مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة، وبما يضمن المصلحة والفائدة المشتركة لجميع المواطنين بدون تفرقة أو تمييز، واجتثاث سموم الطائفية والارهاب في مجتمعنا .

سنتا إبني في البئر

نور قيس

لا ضوء في المخيم بعد الساعة الخامسة ، لكن أستطيع ان أميز وجود شخص يمشي هنا وامرأة تغلق الخيمة هناك شاطبة بذلك يومها هذا ، شعور بالتعب ياترى هو نفسي ام جسدي لا اعرف بالنسبة لتعب بشر المخيم لا يذكر ، خجلت وتوقفت عن السؤال .

آه مازالت بيدي أوراق احتاج ان إملأها كما ان صديقي لم يعد عودته مرهقا تجبرني اغلب الأحيان ان انهي يومي هو حكاية لوحده ذاك البطل (أ . م) وبعد شهرين كان معنا بطل اخر اكثر مرحا وبهجة (ع.س) وجوده في الخيم يشبه معزوفة في عرس حزين أجبرت به العروس على ترك حبيبها ، قررت الاستمرار انها خيمة يخرج منها القليل من النور لأستأذن الدخول ، امرأة تبكي وتنتحب وزوج ضخم يقابلها في قمة اليأس ويقنعها ان تتحمل، ياااا منظر صعب تلعثمت لكن سرعان ماعدت لطبيعتي فقد رحبوا بي وكأني اعرفهم منذ سنين في الحقيقة نحن مهدمين ولا شيء كأجواء الحب و الألفة يرممنا .احك لي ياعم ما القصة ، قال : نحن نملك بيتا يتوسط مزرعة وقد بنيته بيدي ليجمعنا حتى بعد زواج أولادي نحن نعيش في خير حتى دخل علينا داعش من يومها تغير كل شيء ، لدي ولدان في بداية شبابهما وسمعت ان داعش يأخذون شباب (الشبك) ونحن منهم خفت واخفيتهم في بئر بيتنا سنتان لا يخرجون سوى للاكل وامور اخرى واجبرهم للعودة بسرعة ، حتى كاد يصيبهما ويصيبني الجنون .

عندما بدأ التحرير خرجنا وتركنا كل شيء حفاظا عليهما ، زوجتي منهارة لانها لا تستطيع ان تنسى بيتها وتعيش في خيمة تطلب ان نعود بأي ثمن وها انا احاول إقناعها بالصبر وان تنظر لولدينا وهما بأمان الان ، سكت وطالت معي السكتة وانا اتخيل ان أعيش يوما واحد داخل بئر او ان يقال لي ان داعش في اي لحظة سيأخذون ابني يا الله ، قلت لها وانا احاول ان امازحها زوجك صوته جميل وبه الكثير من (الحنية) وهو يحبك اطلبي ان يغني لنا ويغني لكم يوميا حتى ينتهي الإعصار وتعودون بسلام ، ضحكنا ولا اعرف انا كانت من القلب .

خرجت وانا أدندن « غريبة من بعد عينج يايمة محتارة بزماني »

دم الشهداء ثمن حريتنا

محمد صادق جراد

ونحن نستقبل بشائر النصر العراقي على الإرهاب الداعشي علينا ان نعترف بان النصر العظيم لم يكن ليتحقق لولا التضحيات الغالية التي قدمها ابناء العراق وهم يواجهون اعتى وحوش الأرض بعد ان استلهموا مفاهيم التضحية والفداء وتوحدوا جميعا ليكونوا في خندق واحد في معركة قرروا ان تكون معركة وطنية وليست صراعا طائفيا او قوميا . ونريد ان نشير الى حقيقة مهمة للغاية وهي ان النصر المتحقق بدماء الشهداء لابد ان يكون امانة في اعناق اصحاب القرار العراقي وضرورة عدم التفريط به من اجل مساومات سياسية او ضغوطات خارجية لان دماء الشهداء هي التي كتبت قصص النصر والبطولة فهي تستحق الوفاء والتكريم وهي التي و حدت ابناء الوطن الواحد بعد ان وجد ابن الموصل اخاه ابن ميسان والديوانية وبابل يقاتل من اجله ويقدم روحه لانقاذ النساء والاطفال ليرسموا بذلك صورة التلاحم الوطني ويعززوا مفاهيم المحبة والاخوة بين ابناء الوطن لتفشل الكثير من الإرادات السياسية والأجندات الخارجية والداخلية التي حاولت اثارة التناحرات بين

مكونات الشعب العراقي .ولقد اثبتت التجارب ان هدف الإرهاب التكفيري في العراق هو تمزيق النسيج الاجتماعي وإفشاء التناحرات وتفتيت الهوية الجمعية باتجاه إعلاء مفاهيم التطرف وإقصاء الآخر وتدمير مشروع بناء الدولة العراقية الحديثة. ولقد كانت للإرهاب التكفيري ادواته السياسية والمجتمعية التي تدعم توجهاته الشريرة . ولهذا نحن أمام ضرورة إفشال المخطط الداعشي عبر محاربة الافكار المتطرفة من خلال

مشروع تصحيحي شامل فتحرير المدن العراقية من دنس داعش ما هو الا مرحلة من مراحل القضاء على الإرهاب والفكر المتطرف وعلينا وضع ستراتيجية جديدة من شأنها إزالة الاحتقانات بين أبناء البلد الواحد وتصفير المشاكل الداخلية عبر عمل مؤسساتي ناضج وصادق ينتج عنه بناء اجيال مؤمنة بالوحدة الوطنية .

وعندما نتحدث عن اي نوع من أنواع التصحيح او التوعية او المصالحة المجتمعية ومناقشة مستقبل العراق فاننا نستبعد أصحاب الأفكار المتطرفة الذين لايؤمنون بالآخر ونستبعد كل من كان له خطاب طائفي وتحريضي ساهم في دخول داعش الى العراق لان هؤلاء ببساطة كانوا احد أسباب تمزيق النسيج الاجتماعي وإعلاء الخطاب الطائفي والتحريضي فلا يمكن ان تكون لهم كلمة في تحديد مستقبل العراق..

ان أعداء العراق من أصحاب الافكار المتطرفة وايتام البعث والفاسدين انما يريدون افشال مشروع بناء العراق الجديد ولن يكونوا ضمن أي مشروع يساهم في بناء هذا الوطن ولهذا لايمكن إدراجهم في اي مشروع للمصالحة تحت مسميات المغرر بهم او غير المتلطخة ايادیهم بالدماء لانهم بالتالي لن يؤمنوا بالتعايش مع الآخر وفق الأفكار المتطرفة التي يؤمنوا بها . ومن هنا نحن بحاجة الى استئصال الفكر المتطرف وكل من يؤمن به بطرق صحيحة من خلال ستراتيجية ثقافية وتربوية وعسكرية وعلمية بالتعاون مع المجتمع الدولي لتشخيص المدارس الفكرية التي تنتج هذا الفكر ومحاربتها بصورة علنية ومحاسبة الدول التي تحتضنها وتصدر افكارها .

بيان الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد بمناسبة اليوم العالمي للاجئين

يحي العالم في يوم ٢٠ حزيران / يونيو من كل عام اليوم العالمي للاجئين ، بعد قرار الامم المتحدة في - ٤ - كانون الاول / ديسمبر من عام ٢٠٠٠ / م كما نوه القرار اعلاه الى ان تاريخ ٢٠٠١ / م يوافق الذكرى الخمسين لاعلان اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين ويخصص هذا اليوم لأستعراض هموم وقضايا ومشاكل اللاجئين والاشخاص الذين تتعرض حياتهم في اوطانهم للتهديد ، وتسليط الضوء على معاناتهم ويحث تقديم المزيد من العون لهم سواءا من قبل المفوضية لشؤون اللاجئين للامم المتحدة او من قبل المنظمات الانسانية المعنية .

يأتي اليوم العالمي للاجئين هذا العام في ظل تزايد الأزمات في العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، التي فاقمت أزمة اللاجئين النازحين وضاعفت أعدادهم ، حيث يعاني زهاء « ٦٥,٥ « مليون شخص من النزوح القسري وأرغم « ٢٢,٥ « مليون شخص منهم على مغادرة بلادهم نتيجة الحرب على الأرهاب وينطبق هذا الامر على العراق وسوريا ، وعدة مناطق في افريقيا .

تعد من أسباب اللجوء الرئيسية الاراء والأفكار والمعتقدات ... الخ الذي يعتنقها الشخص وتتعرض حياته للخطر في الدول الشمولية والاستبدادية بسببها ، النزاعات المسلحة وما يصاحبها من انتهاكات في حق المدنيين ، كل ذلك تدفع الاشخاص للجوء والبحث عن أماكن أكثر آمنا .

تتوزع أنواع اللجوء عادة وبصفة عامة :

« اللجوء الانساني « ويتم منحه للشخصيات المشهورة والقادة المنشقين عن جيوشهم او حكوماتهم والناشطين السياسين « اللجوء الديني « أن يقوم الشخص باللجوء الى دولة اخرى بسبب الدين او المعتقدات الدينية « اللجوء الانساني « اللجوء الى دولة اخرى داخل الوطن او خارج الوطن بسبب الحروب والنزاعات المسلحة بأختلاف أسبابها وهناك ايضا « اللجوء الغذائي « بسبب الكوارث الطبيعية وغالبا لا يعمل به الان « اللجوء الاقتصادي « بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية والسعي والبحث عن اماكن لحياة أفضل .

وأهتم القانون الدولي الانساني على توفير الحماية اللازمة للاجئ بموجب اتفاقيات اللجوء ، كاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١، اضافة لاتفاقيت حقوق الانسان الأساسية والتي يستفيد منها اللاجئ كأنسان مثل كونه لاجئا فهناك تكامل بين القانون الدولي الانساني وقانون اللاجئين لسنة ١٩٥١ .

وفي العراق وقبل عام ١٩٦٨ لم يكن يتجاوز عدد اللاجئين العراقيين في دول العالم العشرات .

وبعد انقلاب ١٧ تموز وعودة النظام السابق للسلطة ، عانى العراقيين من حرب داخلية من قبل السلطة ضد الاخوة الكرد في كردستان العراق ، والقمع والملاحقة لكل من يعارض توجهاته ومن ثلاث حروب خارجية وخلال عشر سنوات فقط ، حرب على ايران والغزو الصدامي للكويت وحرب بوش سنة ١٩٦٩ ، وفرض الحصار المميت على الشعب العراقي ، واخرها حرب سقوط الصنم واحتلال العراق ، فأزداد عدد طالبي اللجوء من العراقيين وتضاعف اضعاف مضاعفة وانتشروا في بقاع العالم شمالا وجنوبا وغربا وشرقا ، وكثير منهم ذوي الكفاءات العالية وادباء وفنانين وحتى الأغنياء واصحاب الثروات طلبا للأمن والامان والسلام .

ان جمعيتنا العراقية لحقوق الانسان / بغداد في الوقت الذي تتضامن مع النازحين واللاحئين في الوطن وخارجه ، تدعوا المجتمع الدولي والمنظمات الأنسانية الدولية ذات العلاقة لمتابعة اوضاع وظروف اللاجئين على كافة الصعد وتلبية مطالبهم واحتياجاتهم ، ورفض اعادتهم كرها وقسرا الى بلدهم ، وتناشد الحكومة العراقية وممثلياتها في بلاد تواجد اللاجئين العراقيين متابعة قضابهم وايجاد الحلول لمشاكلهم والدفاع عن حقوقهم وخصوصا لما يتعرضوا له من تمييز واعتداءات واضطهاد من قبل الجماعات العنصرية اليمنية المتطرفة .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

٢٢ / ٦ / ٢٠١٧

مناشدة من جمعية الاكاديميين العراقيين في استراليا ونيوزلندا حملة تأهيل مكتبة جامعة الموصل ومكتبة الموصل المركزية

الاستاذ د. عبد الرزاق العيسى وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سعادة سفير جمهورية العراق في استراليا د حسين العامري

الاستاذ باسم داود القنصل العام لجمهورية العراق في سيدني

حضرة د محمد جواد اليونس الملحق الثقافي العراقي في استراليا

لقيت الدعوة التي اطلقتها « اللجنة التحضيرية « لجمعيتنا قبل حوالي الشهرين (بالتنسيق مع زملائنا في رابطة الاكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة) في اطار حملة لإعادة تأهيل مكتبة جامعة الموصل ومكتبة الموصل المركزية تجاوبا جيدا شمل عدد من الجامعات الاسترالية والعراقية والعديد من الاكاديميين والمثقفين العراقيين .

وبإستمرار الحملة توفرت كميات كبيرة من الكتب والنشرات وتتزايد الحاجة الى تجميعها والبدء بإرسالها الى جامعة الموصل لكننا نواجه صعوبات عدة، ففضلا عن التكاليف المادية هناك متطلبات ذات طابع اجرائي ولوجستي ، من قبيل استحصال الموافقات الرسمية الاسترالية (والرسوم المترتبة على ارسالها) قبل شحنها والموافقات الرسمية العراقية وتامين ايصالها بسلام الى جامعة الموصل(بعد وصولها الموانئ العراقية) .

ان تامين كل هذه المستلزمات يتخطى امكانيات منظمة مجتمع مدني غير ربحية كجمعيتنا ويلقي على عاتق الجهات الرسمية مهمة الاسهام في تأمين وصول الكتب والنشرات الى الموصل مما يضطرنا الى مناشدتكم المساعدة في هذه المهمة وبخاصة الجزء الاجرائي منها.

الهيئة الادارية

لجمعية الاكاديميين العراقيين في استراليا نيوزلندا

٢٢ / ٦ / ٢٠١٧

براءة مسلوبة... قنبلة موقوتة شظاياها تمتد لأجيال

هند الياس عطا

تتنامى مظاهر استغلال الاطفال جلياً من قبل تنظيم داعش الارهابي في الاونة الاخيرة لخدمة اهدافه وعقيدته وهو امر ليس بجديد حيث اظهرت العديد من الصور ومقاطع الفيديو لمعسكرات يقوم التنظيم باخضاع الاطفال فيها لتدريبات قاسية وتعليمهم استخدام مختلف الاسلحة . يشكل هولاء الاطفال بعداً ستراتيجياً مستقبلي في ديمومة مايسمى بالخلافة الاسلامية، فهم وحسب مايسميهم التنظيم باشبال الخلافة ضحايا عملية غسيل ادمغة يتم تعبئتها بفكر متطرف من خلال انضمامهم الى مدارس التنظيم التى تعلمهم ثقافة الكره والعنف والقتل فهذه المدارس تؤدي دوراً مؤسفا في نشر ايدلوجية الفكر المتطرف،اذ سعى التنظيم إلى تشكيل جيل يحمل أفكار التنظيم ليخلق حالة مجتمعية ممتدة وراسخة تابعة له ومخلصة لأهدافه، من خلال تنوع الوسائل بين الإقناع والإغراءات المادية في بداية انتشار التنظيم ثم القهر والإجبار والتنكيل بالعائلات في حال الهرب في مرحلة دخول التنظيم . استغل تنظيم داعش في سوريا والعراق آلاف الأطفال الذين فقدوا عوائلهم والظروف القاسية التي يعيشونها في ظل الصراعات والحرب والتهجير فاختطفهم وفرض عليهم عزلة شعورية عن الواقع كتعويض عن الحرمان والفقر، من اجل نقلهم شعوريا إلى حالة يتصورون خلالها أنهم بصدد السيطرة على العالم بأسره كحكام وسادة الكون، فداعش يعتمد ٣ أساليب لتجنيد الأطفال ففي بعض الأحيان يتم تلقين الأطفال الفكر الداعشي ، وفي أحيان أخرى يتخلى الأهل عن أطفالهم مقابل مبلغ زهيد محاولين الخروج من يأسهم وفقرهم، وأخيرا عمليات الخطف الممنهجة التي ينفذها التنظيم حيث اصبحت عملية بيع الاطفال للتنظيمات الارهابية مصدرا لتمويل داعش بعناصر الارهاب وخصوصا اولئك الناجين من مناطق الصراع او الناجين من التفجيرات الارهابية عندما لايجدون المأوى ويجدون انفسهم امام حالة من الياس بعد فقد عوائلهم بسبب ضعف الاجهزة الامنية في الحفاظ على سلامته ، ففي العراق تشير الاحصاءات الى ان ١٥٠ طفلاً مازالوا مفقودين من اثر هذه العمليات ولايعرف اذا كانوا قد بيعوا الى داعش ام قتلوا على يد من هم اقوى من داعش، اما التقارير العالمية فقد اشارت إلى أن عدد الانتحاريين من الأطفال وصغار السن التابعين لداعش زاد ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بالمقارنة مع الأعوام التي شهدت نشأة التنظيم وانطلاقه. اذ ان اكثر من ٤٠ بالمئة من التفجيرات والعمليات الانتحارية التي نفذها التنظيم استخدم فيها الأطفال .

ويلجأ التنظيم لتجنيد الاطفال لأسباب كثيرة تعود إلى

سهولة تجنيدهم وتحويلهم إلى كوادر يمكن الوثوق بها في العمليات الانتحارية، إضافة إلى أن نقص معدلات الاستقطاب منذ بدايات الحرب على الإرهاب أسهم في البحث عن فئات جديدة للاستفادة منها، على رأسها الأطفال والنساء، وحتى المختلون عقليا، كما حدث في تفجيرات السيارات المفخخة بالعراق، التي اكتشف لاحقا أن منفذيها أشخاص لا يملكون قرارهم بسبب إصابتهم بالأمراض العقلية، كذلك الجانب الاقتصادي له دور في الاستفادة من فئة الأطفال، فأجر ومصاريف الصغار أقل بكثير من الأكبر سنا، كما أن انضباطهم وحماستهم يمكن استغلالها في إقناعهم بالعمليات الانتحارية التي عادة ما يجد قادة التنظيم صعوبة في إيجاد أجساد مفخخة تم التأثير على عقولها.

مفوضية الأمم المتحدة أرجعت الظاهرة إلى أن معظم اللاجئين يقبعون تحت ظروف متقلبة وغير مستقرة، مما يجعلهم عرضة لعدد من المخاطر التي تهدد حياتهم، وتقذف بهم تحت أتون الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

ومع تقدم الحرب ضد تنظيم داعش من المنتظر أن تستلم المجتمعات العربية والاوربية عدداً كثيرا من أبنائها الذين تم تهريبهم مع عائلاتهم أو الذين ولدوا في دولة الخلافة اذ يتعيّن على هذه المجتمعات ضرورة معالجة العائدين أو الهاربين من مستنقعات التنظيمات التكفيرية المسلحة من خلال دورات فكرية وتربوية تغذيهم بمبادئ الهوية والمواطنة في مواجهة محاولات التنظيم وتفريغ شحنات التطرف التي غرست فيه منذ نعومة أظفارهم .

واخيراً فالعالم سيكون بانتظار مرحلة اخرى هي مرحلة تحول الوجوه البريئة التى نراها صباحاً الى ذئاب بمخالب ليلاً .

بيان هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
الموصل تنزف والارهاب يعلن هزيمته و يفجر منارة الحدباء الاثرية

جريمة اخرى من جرائم الارهاب الكبرى ارتكبها الأوباش الداعشيون بالموصل ، إذ فجروا بخسة ودناءة ، جامع النوري الكبير ومنارة الحدباء يوم ٢١-٠٦-٢٠١٧ ، في الموصل، والذي هو من اهم المساجد العراقية الاثرية المعروفة في تاريخ الموصل، ويقع في الساحل الأيمن (الغربي) للموصل. وكان قد امر ببنائه نور الدين زنكي في القرن السادس الهجري، أي أن عمر هذا المسجد ما يقارب ١٠٠٠ سنة، وكان الشيخ معين الدين عمر وهو احد اهم كبار الصالحين، كان هو الذي اشترى الارض الخربة و بناها جامعاً، وأنفق فيها الكثير من الاموال لكي تكون مسجدا مهما منذ ذاك العصر إلى يومنا هذا.

فجر داعش جامع النوري الكبير ومنارة الحدباء المعروفة في نينوى، وبذلك فقدت الموصل اهم الشواخص التاريخية ..

الفاعل داعش ، والفاعل المستتر هي القوى التي انتجت داعش واسندته ودعمته اموالاً وسلاحاً ورجالاً مجرمين .

داعش مارست الإبادة الجماعية ضد الايزيديين و المسيحيين الكلدان السريان الآشوريين والشبك والكاكائيين والصابئة المندائيين منذ اجتياحها محافظات العراق وخاصة الموصل وبقية أنحاء محافظة نينوى وسهل نينوى، وما زالت تواصل هذه الجريمة النكراء ، التي أدانتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والرأي العام العالمي .

لقد فجرت الآثار الأشورية العملاقة ، والكنائس والجوامع والمكتبات ، وكل ما يشير إلى الحضارة الإنسانية العريقة، مثلما فجرت دور العبادة العائدة لاتباع القوميات والديانات الأخرى.

ويعرف الجميع أن منارة الحدباء باتت اسماً مرادفاً للموصل وهي اهم معلم وشارة تاريخية لمسجدها الاثري القديم.

اننا في هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق، إذ نستنكر وبشدة وندين هذه الأفعال الهمجية الشريرة بحق اهم شواخص العراق التاريخية الثمينة ودور العبادة، ومراقد الصالحين، أن داعش تستهدف إنهاء كل ما متعلق بتاريخ الموصل ونينوى، وكل مايتعلق بتاريخ العراق وحضارته الانسانية.

اننا في الوقت الذي نحيي فيه دور القوات العسكرية العراقية والحشد الشعبي وقوات البشمركة بانتصاراتهم الكبيرة، والوشيكة على انها الدواعش في نينوى، نطالب بتسريع عمليات تحرير الموصل وكل المناطق المستباحة من عصابات داعش المجرمة ومن يتعاون معها، والتخلص من الفكر الداعشي بكل الطرق، وتامين عودة الاهالي الى دورهم ومناطق سكنهم أمنياً وصحياً، وتوفير كافة الخدمات التي تؤمن لهم سبل العيش الكريم.

ونطالب شعب العراق وقواه الوطنية بالعمل لتحقيق وحدة الصف وضمان عملية التغيير المنشودة والتصدي المظفر لقوى الإرهاب بالموصل وغيرها، لإنقاذ بنات وأبناء الشعب من القتل والتهجير .

(لاتحزني يا ام الربيعين فان شهداءك اليوم هم منارة الحدباء .. منارة الشموخ) .

هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
٢٢-٠٦-٢٠١٧

مناشدة
من سجناء سجن الناصرية المركزي اغيثوا صرخة المستضعفين

اصبح واضحا واقع السجون المأساوي ومايتعرض له المعتقلين في سجن الناصرية ولايخفى على احد ابشع صور التعذيب والاهانات وانتهاك الكرامة في سجون باتت لهم كالمقابر دفنوا فيها ويبتلعهم الصمت وتجاهلهم الاعلام ومنظمات حقوق الانسان بشكل معيب ومخزي علما ان اغلب النزلاء اعتقلوا نتيجة الدعوات الكيدية والمخبرين السريين والتهم الملفقة واعترفوا بالجرائم تحت التعذيب وحكموا ظلما واليوم ونحن بسجن الناصرية وقد صدرت الاحكام علينا بالسجن المؤبد والاعدام وما نعانيه من مضايقات من التعذيب والاهانات النفسية والجسدية اصبحنا نتمنى الموت اليوم قبل غدا وحتى لا اطيل عليكم فاذكر لكم اقل مانعاني منه في هذا السجن اللعين :

اولا: لايرسلون المرضى من النزلاء للطبابة مع العلم ان اغلبهم يعانون من امراض مزمنة

ثانيا: يضعون الجامعة(القيود) بايدينا حتى ونحن داخل الزنزانة بشكل مستمر

ثالثا: عدم توفير الماء لاستحمام حتى ان بعضنا لاكثر من شهر لم يستحموا وفي هذه الاجواء الحارة جدا

رابعا : يقومون بين الحين والاخر بتعذيبنا جسيديا ونفسيا حتى يدخلون علينا الكلاب البوليسية او يخبروننا ان كتب تنفيذ الاعدام قد وصلت الى السجن وهي اخبار كاذبة يعذبوننا بها نفسيا

خامسا: ازدحام الزنزانة بالنزلاء حتى يكون نومنا وصلاتنا بالدور

سادسا : الطعام المقدم لنا رديئ وغير صالح للاكل

سابعا : اجواء الزنزانة حارة جدا لان المبردات الموجودة لايزودونها بالماء

ثامنا : بالنسبة للحانوت يستغلنا ويبيع لنا بمبالغ تصل الى عشرات الاضعاف عن الاسعار الطبيعية فمثلا الفانيلة الرجالية سعرها بعشرة الاف دينار عراقي وكذلك الحال بالنسبة للسكائر والفواكة

تاسعا: عدم ايصال المبالغ التي يبعثها لنا اهلنا بل يجبروننا بالشراء بها من الحانوت

عاشرا: بالنسبة للتشميس كان ثلاث ساعات يومية الان اصبح خمس او عشر دقائق فقط ويقيدون ارجلنا وايدينا ويطلبون منا الهرولة مع ضربنا حتى يسقط اغلبنا ارضا وكانها اصبحت عقوبة لنا .

اعدام منارة الحدباء :
مصرع رمز الموصل

د . سيّار الجميل

أكتب رسالتي الى الملايين لم تعد تحيا منارة الحدباء في قلبِ أمّ الربيعين بعد حياة حافلة لأكثر من ثمانمائة وخمسين من السنين..

عاشت منارة مدينةٍ ، وعنوان بلادٍ ، ورمز أجيال مع توالي الازمنة ظلّت مرفوعة الرأس في حماية أهلها من السمحاء الطيبين المتعايشين لم تهتك بها الاعاصير ، ولا الصواعق ، ولا الزلازل ، ولا البراكين ولا كلّ الاهتزازات..

لا الحروب ولا الحصارات ..

ولا كلّ الطواعين لم يستطع شنقها لا مغول سنداغو ، لا تتار تيمورلنك ، لا افشار الصفويين بقيت شامخة في الازقة نحو السماء عبر الازمنة الغابرة كرمز سمو ورفعة وروح وحنين قالت :لم استسلم اليوم للجلّاد حتى اللحظة الأخيرة ، وكنت أتمنى أن أعيش طويلاً

ولكن أودّعكم فلا حياة في زمنٍ ازدحم بالمعتوهين ، وقد أوصلونا أسفل سافلين فالموصل تعيشُ اليوم أسوأ أزمنتها منذ عصور مضت وقد مزق أغشية بكارتها السفلة وكل الداعرين..

مذ سادت فيها الكراهية والاحقاد ، فالزمن واحد بين سحل انسان وشنق منارة ..

تستطرد وتقول : كنتُ منارة صامدة ألعنُ كلّ الطغاة والبرابرة الدواعش المتوحّشين لم أخفض رأسي .. ولم اتنازل عن كبريائي أبداً لمن عاش في وحل وطين ولكنّني لم أجد مدينتي كما كانت منذ قرون

اذ تغيّر الناس بغيرِ الناس مذ غزتها ألاوبئة وسباها المجانين وعندما نصبوا مشنقتي في قلب الموصل ..

لم أجد من حولي الّا بعض الانذال والجلاوزة من الدواعش وأنصارهم من الخائنين والمارقين والمتلونين والمتشدقين بالدين وتعود لتقول : ساكون معدومة في ليلة القدر .. والسماء ترتّل حتى مطلع الفجر .

سيبكي البعض علي مشروع ابادتي ، من مسلمين ومسيحيين ولكن البعض سينتشي متشفيّا بتحقيق أمنيات الساخطين، وهو يرقص مع الراقصين في هذه الليلة سيقيم سرداق للعزاء يتصدّره الزنكيّان عماد الدين ونور الدين وعند الباب ابن لؤلؤ بدر الدين وسيقصده فيصل الاول والجليلي الحاج حسين وصلاح الدين لن يمتشق سيفه ، فهو ناقم وحزين ولكن سيقول لكم واحد من العقلاء المعاصرين : لا تنفعكم المواساة ولا العزاء ، ولا اجترار اقاويل الكاذبين فمن يسحق رموز الحياة لا يوهم الناس انها ستعود يوما مع العائدين لم تقم لكم قائمة ان لم تخرجوا من كل السراديب المظلمة ! .

جدلية العدالة الانتقالية ومسارات التسوية

عبدالزهرة الطالقاني

طبقا للواقع فان كثيرا من البلدان مرت بظروف استثنائية غيرت في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. واثرت على بنية الدولة بشكل عام .. حتى ان بعض تلك الظروف، ومعظمها حروب خارجية، او داخلية أدت الى تغيير شكل الدولة. هناك امثلة عديدة لهذه الدول، منها ايرلندا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية ولبنان، واليوم العراق وسوريا وليبيا وغدا اليمن.

لقد اختلطت الأوراق في هذه البلدان وعمت الفوضى وتعرضت المؤسسات الرسمية الى اضرار بالغة وانزاحت قوى، وظهرت في الساحة قوى جديدة، وألغيت قوانين وشُرعت قوانين اخرى بدلا عنها.

البلدان التي نزعت ثوب الدكتاتورية، وارتدت ثوبا فضفاضا للديمقراطية، لم يكن على مقاسها، بدت خطواتها مرتبكة وغير مدروسة، لذلك برزت إشكالات كثيرة وأصبحت بعض المشكلات مستعصية، وعمت الازمات وظهرت الصراعات . ووسط هذه البيئة الملوثة لا بد من العودة الى معايير وشروط واليات وتشريعات وحوارات، تؤمن سيرا سليما للمجتمع بعد التغيير نحو مستقبل واضح وبناء دولة عصرية قابلة للتطور ومواكبة الحداثة في العالم، بعد الانتقال الى عصر جديد تجاوز عصر التكنولوجيا، واتى بمفاهيم جديدة، وبدأت هذه المفاهيم متسارعة لا بد من اللهاث وراءها للامساك بناصيتها.

ملخص القول ان البلدان التي اشرنا اليها، ومنها العراق بحاجة الى مؤسسات تُعنى بالعدالة الانتقالية، التي تؤمن تطبيقات عادلة للقوانين والتعامل مع الأقليات على انها جزء من المجتمع الكلي وليست خارجه .

فالعدالة الانتقالية في حقيقة الامر هي مجموعة من الخطوات الاجرائية والآليات التي تتبعها الدول التي خرجت من التعسف والاستبداد لتبدأ مرحلة جديدة في مواجهة ارث ثقيل من الجرائم والانتهاكات الأخلاقية والحقوقية، لمحاسبة القائمين على الظلم وانصاف المظلومين ومنع عودة الظلم مرة أخرى.

مفهوم العدالة الانتقالية لم يتبلور الا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد محاكمات نورنبرغ، ويتميز هذا المفهوم عن العدالة الكلاسيكية (وهي عدالة المحاكم) بلجوئها الى مقاربة سياسية بما يسهل الانتقال الى الديمقراطية .

وقد مرت العدالة الانتقالية بتطور تاريخي تمثل بثلاث مراحل هي: مرحلة ما بعد الحرب العالمية ومحكمة نورنبرغ للقادة النازيين، وبدأت المرحلة الثانية بمحاكمات حقوق الانسان في اليونان وذلك في منتصف سبعينيات القرن الماضي ، بينما بدات المرحلة الثالثة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيك الكتلة الاشتراكية والتي حصل فيها تغيير مهم هو انشاء المحاكم الجنائية بصفتها جزءا من عملية التسوية السلمية.

وفي العراق كانت هناك جملة إجراءات في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية منها استحداث هيئة المساءلة والعدالة، وهيئة حقوق الملكية، وإعادة المفصولين السياسيين، ومفوضية حقوق الانسان، ومؤسسة الشهداء، ومؤسسة السجناء، إضافة الى قرارات العفو العام التي صدرت اكثر من مرة اتجاه من ارتكبوا جرائم بحق المجتمع دون اسالة دماء. وما زال العراق بحاجة ماسة الى تطبيق هذا المفهوم لإزالة آثار جرائم النظام البائد، وفي الوقت نفسه انصاف من لم تتلوث أيديهم بدماء العراقيين.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 58 Jul - 2017

العدد الثامن والخمسين - تموز ٢٠١٧

المِرايا سودُ

عدنان الظاهر

((تقومُ حربٌ ؟ الحربُ قائمة))
الغُربةُ في الحُفرةِ تحتَ الشقّةِ
ما أوجَعَها مِسماراً مسموما
نصفُ الحاضرِ فيها أحياءٌ أشباها
النصفُ الآخرُ في الحائطِ إنذارُ
يتلألأُ أحمرَ ضوءا
أنْ هيّا
آنَ أوانُ ركوبِ البحرِ طفُوّاً ـ تجديفا
البحرُ لِسانُ لُغاتٍ شتّى
تحملُها أمواجُ الأملاحِ فتائلَ
قنديلِ قراءاتِ الحرفِ
نورُ النجمةِ نقطةُ حِبْرٍ في بئرِ الأعماقِ
الظُلمةُ مِرآةٌ سوداءُ
مهما اشتدّتْ في الليلِ الأنواءُ
يتكسّرُ فيها النجمُ المُغبرُّ فتشتدُّ سوادا
أبحثُ عن ناسٍ كانوا أصلاً فيها
أبحثُ عنّي في الباقي مِنْ أهلي
أتراجعُ كالموجةِ للحُجرةِ مُرتدّاً مَدّاً جَزْرا
في رأسي فأسٌ لَمّاعٌ طمّاعٌ مسنونُ
فأراها جَسَداً يطفو مُزرّقا
أقرأُ فاتحةَ الموتى برّاً ـ بَحْرا
الموجةُ مأوى مَنْ ماتوا غرقى
لا شارةَ لا شاهدَ إثباتِ التعريفِ
الأفُقُ الأسوَدُ سدٌّ عالٍ مسدودُ
أنفاقٌ سودُ
خطُّ الرجعةِ مأزومٌ ملغومٌ مقفولُ
مختومٌ بالشمعِ الناريِّ المصهورِ

النارُ تؤجّجُ نيراناً أضرى
تحرقُ فيها أَمَةٌ ثوباً ثكلى
يصرخُ مَنْ فيها كانا :

النارُ النارُ التنورُ الأحطابُ !
راحتْ كانتْ أوّلَ مَنْ راحا
فتجَرّعتُ السُمَّ الفاتِكَ طَعْماً مُخضَرّاً لونا
غيّرتُ أصولَ قواعدِ أمزجتي وطِباعي
إسوَدّتْ مِرآتي وتراءتْ فيها ما أخشى من رؤيا :
سيفٌ مَسقيٌّ محميٌّ مُحمَرٌّ قطميرُ
يتهددُني أنَّ الموتَ حثيثاً يدنو
أقربُ من حَبْلٍ يتدلّى شَزْرا ...

لا أخشى موتا

أخشى فِقداني آثارا
حَفَرتها بالأنمُلِ رَبّاتٌ غابتْ عنّي في داري
تركتني أسقيها دَمْعاً مُنهلاً مُخضلاً
يفتحُ بابَ الشُرفةِ للظلِّ الماشي غيثا ...

أدمنتُ الظُلمةَ في داري أُفشيها أسراري
أدنو منها بجناحٍ مُضطَرِبٍ مَعْطوبِ
أستنشِقُ كافورَ سراديبِ الأكفانِ
جَسَداً يبلى مُنحَلاّ .

اواخر حزيران ٢٠١٧